

هيئة ميناء دمياط
قرار مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط
رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٧

فى شأن لائحة مشتريات الهيئة

لسواء بحرى رئيس مجلس الإدارة

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الموازنة العامة للدولة ؛
وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن المحاسبة الحكومية ؛
وعلى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون
رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ؛
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ فى شأن تفضيل المنتجات المصرية
فى العقود الحكومية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن إنشاء
هيئة ميناء دمياط ؛
وعلى لائحة المخازن الحكومية ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار
وزير المالية رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩٩٨ ؛
وعلى موافقة مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط بجلسته رقم (٢) المنعقدة
بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢ ؛
وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرر :

(مادة أولى)

يعمل بأحكام اللائحة المرافقة فى شأن المشتريات والعقود بهيئة ميناء دمياط.

(مادة ثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بتاريخ ٢٠١٧/٢/١

رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط

لواء بحرى أ.ح/ أيمن صالح إبراهيم

لائحة المشتريات والعقود

بهيئة ميناء دمياط

(الباب الأول)

أحكام عامة

(مادة ١)

تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع عمليات شراء المنقولات وبيعها وتلقى الخدمات شاملة الإصلاحات والصيانة والتركييبات والدراسات الاستشارية ومقاولات الأعمال والنقل وشراء واستئجار وتأجير والترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات. وتعتبر أحكام هذه اللائحة جزءاً لا يتجزأ من العقود التى تبرم لتنفيذ هذه العمليات ويتعين النص على ذلك فى كل عقد. وتسرى أحكام قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية فيما لم يرد به نص فى هذه اللائحة.

(مادة ٢)

مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التى تسير عليها وله الحق وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة وتحسين سير العمل إضافة أو حذف أو تعديل أى مادة من مواد هذه اللائحة، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات، لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله الهيئة وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

(مادة ٣)

فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بـ :-
الهيئة: هيئة ميناء دمياط.
السلطة المختصة: رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه من الوظيفة الأدنى مباشرة.
مجلس الإدارة: مجلس إدارة الهيئة.
إدارة المشتريات: التقسيم الإدارى الذى يختص بنشاط المشتريات والعقود بالهيئة.

(مادة ٤)

يكون التعاقد فى حدود الاحتياجات الفعلية الضرورية لسير العمل أو الإنتاج على أساس دراسات واقعية وموضوعية تعدها الإدارة المختصة مع مراعاة مستويات التخزين ومعدلات الاستهلاك ومقررات الصرف، ولا يجوز التعاقد على أشياء يوجد بالمخازن أنواع مماثلة لها أو بديلة عنها تقى بالغرض. ويكون تقرير الاحتياجات الفعلية باعتماد السلطة المختصة.

ويجب قبل طرح مقاولات الأعمال الحصول على إقرار من المسئول المالى بالهيئة بوجود الاعتمادات المخصصة وضمان إتاحة التمويل اللازم لصرف قيمة مستخلصات الأعمال فى مواعيدها المقررة قانوناً.

ويجوز إبرام عقود التوريدات والخدمات الدورية لمدة تجاوز السنة المالية بشرط ألا يترتب عليها زيادة الالتزامات فى إحدى السنوات المالية التالية عما هو مقرر فى السنة التى يتم فيها التعاقد.

وبعد التحقق من إتمام الإجراءات المشار إليها سلفاً تقوم الإدارة الطالبة برفع مذكرة للسلطة المختصة للحصول على الموافقة على الطرح مع اقتراح طريقة التعاقد المناسبة وأسباب ذلك. وعلى إدارة المشتريات فتح ملف خاص لكل عملية تضمنه جميع ما يتم بشأنها من إجراءات.

(مادة ٥)

تخضع كل من المناقصات والممارسات والمزايدات العامة لمبادئ العلانية وتكافؤ الفرص والمساواة وحرية المنافسة.

(مادة ٦)

يعتبر العطاء المقدم عن توريدات من المنتجات المحلية أو المنتجات المستوفية لنسبة المكون الصناعى المصرى، أو عن أعمال أو خدمات تقوم بها جهات مصرية أقل سعراً إذا لم تتجاوز الزيادة فيها (١٥ ٪) من قيمة أقل عطاء أجنبي.

ويقصد بالمنتج الصناعى المصرى هو كل منتج يتم إنتاجه فى داخل جمهورية مصر العربية أو فى المناطق الحرة المنشأة وفقا للقوانين المنظمة لذلك، ويعتبر المنتج مستوفيا لنسبة المكون الصناعى المصرى متى زادت نسبة المكون المصرى فيه على ٤٠٪ من سعر المنتج، وتحسب نسبة المكون المصرى بخصم قيمة المكونات المستوردة من سعر المنتج.

(مادة ٧)

يراعى قبل الطرح تقسيم الأشياء إلى مجموعات متجانسة، و يكون الطرح على أساس مواصفات فنية دقيقة ومفصلة يتم وضعها بمعرفة لجنة فنية ذات خبرة بالأصناف أو الأعمال المطلوبة بعد اعتمادها من السلطة المختصة، وتراعى المواصفات القياسية المصرية ومواصفات التوريد التى تصدرها أو تعتمدها الجهات الفنية المختصة بالهيئة.

وفى الحالات التى يتم فيها الطرح على أساس عينات فيجب النص على وزنها أو مقاسها أو حجمها، وفى الأصناف التى يلزم توريدها داخل عبوات يجب بيان نوع هذه العبوات وسعتها ومواصفاتها. ويكون الطرح على أساس العينات النموذجية الخاصة بالهيئة فى الحالات التى يتعذر فيها توصيف موضوع التعاقد توصيفا دقيقاً، ويجوز فى هذه الحالة بيع أى نموذج منها لمقدمى العطاءات.

ويجب بالنسبة إلى مقاولات الأعمال إعداد الرسومات الفنية اللازمة. وفى جميع الأحوال يتعين تجنب الإشارة إلى النوع أو الوصف أو الرقم الوارد فى قوائم الموردين، كما لا يجوز ذكر علامة معينة أو مواصفات مما تنطبق على نماذج خاصة أو مميزة. ولا يسرى ذلك على ما تقتضيه ظروف توريد قطع الغيار أو مستلزمات التشغيل (عدد وأوت، خامات، مواد ومهمات، آلات ومعدات) المطلوبة بذاتها.

(مادة ٨)

تتولى اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة وضع القيمة التقديرية للعملية موضوع التعاقد بحيث تكون ممثلة لأسعار السوق عند الطرح مع الأخذ فى الاعتبار جميع العناصر المؤثرة وفقاً لظروف وطبيعة تنفيذ التعاقد، وترفع اللجنة تقريراً بنتيجة أعمالها، متضمناً اقتراح مبلغ التأمين المؤقت المطلوب فى الحدود المقررة قانوناً، وذلك للاعتماد من السلطة المختصة.

ويخطر رئيس اللجنة مدير إدارة المشتريات بمبلغ التأمين المؤقت بكتاب مستقل، ثم يضع رئيس اللجنة تقريرها فى مظروف مغلق بطريقة محكمة يوقع عليه وأعضاؤها، ويحفظ لدى مدير إدارة المشتريات، ولا يفتح إلا بمعرفة رئيس لجنة البت عند دراسة العروض المالية.

(مادة ٩)

فى الحالات التى يتطلب فيها موضوع التعاقد توفير أعمال الصيانة وقطع الغيار، يجب تضمين شروط الطرح المدة اللازمة لتوفير هذه الأعمال وتحديد نوع الصيانة المطلوبة (عادية - شاملة قطع الغيار) على أن يؤخذ ذلك فى الاعتبار عند تقييم العروض من الناحية الفنية والمالية.

(مادة ١٠)

تعد الهيئة قبل الإعلان أو الدعوة للاشتراك فى المناقصة أو الممارسة بجميع أنواعها كراسة خاصة بمستندات الطرح تشمل الشروط العامة والخاصة، والشروط والمواصفات الفنية وقوائم الأصناف أو الأعمال وملحقاتها ونسخة من مشروع العقد المزمع إبرامه متضمناً حقوق والتزامات طرفى التعاقد، ويجوز لسرعة إنجاز الأعمال المطلوبة أن تتضمن هذه الشروط السماح للمقاول فى مقاولات الأعمال العمل بنظام الورديات، وأثناء العطلات والإجازات الرسمية.

ويتم طبع الكراسة المشار إليها وتوزيعها - بعد ختمها واعتماد مدير المشتريات لها - على من يطلبها وفقاً للقواعد وبالثلث الذى تحدده الهيئة.

وتترجم كراسة الشروط والقوائم والمواصفات فى حالة الطرح فى الخارج مع ذكر أن النص العربى هو المعول عليه فى حالة الخلاف أو الالتباس فى مضمونها.

(مادة ١١)

يجب أن تتضمن شروط الطرح النص على أن تقدم العطاءات فى مظروفين مغلقين أحدهما للعرض الفنى والآخر للعرض المالى، ويحتوى المظروف الفنى على التأمين المؤقت المطلوب بالإضافة إلى البيانات والمستندات التى ترى الهيئة ضرورة توافرها للتحقق من مطابقة العرض الفنى للشروط والمواصفات المطروحة وتوفر الكفاية الفنية والمقدرة المالية لدى مقدمى العروض بما يتناسب مع طبيعة موضوع التعاقد.

كما تحدد شروط الطرح البيانات الأخرى المطلوبة فى المظروف الفنى، وما يحتويه المظروف المالى ويقتصر فتح المظاريف المالية على العروض المقبولة فنياً.

وفى حالة تقديم عطاء من شركة أجنبية لا تسمح نظمها بإحضار المستندات الأساسية المعمول بها بجمهورية مصر العربية (السجل التجارى – البطاقة الضريبية – شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب المصرية – بطاقة الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء) فيجوز للجنة بعد موافقة السلطة المختصة الاكتفاء بالمستندات الأساسية للشركة فى البلاد التى تنتمى إليه بعد توثيقها من السفارة المصرية.

(مادة ١٢)

فى الحالات التى تقرر السلطة المختصة فيها عقد جلسة للاستفسارات، يجب أن يتضمن الإعلان عن المناقصة وكراسة الشروط والمواصفات موعد ومكان انعقاد الجلسة؛ ليحضرها من يرغب ممن قاموا بشراء الكراسة. وتصدر السلطة المختصة قراراً بتشكيل لجنة من عناصر فنية ومالية وقانونية لتلقى الاستفسارات بالجلسة المحددة لذلك.

وتتولى اللجنة المشار إليها دراسة ما يقدم إليها من استفسارات وترفع تقريراً بنتائج دراستها وتوصياتها للسلطة المختصة لتقرير ما تراه بشأنها.

ويجب إخطار جميع مَنْ حضروا جلسة الاستفسارات، وذلك قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية بوقت كاف بالرد على الاستفسارات شاملاً ما يلزم من إيضاحات وتعديلات بعد اعتمادها من السلطة المختصة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات، تسرى فى مواجهة جميع مقدمى العطاءات.

(مادة ١٣)

يجب استبعاد العطاءات غير المطابقة للشروط أو المواصفات وإرساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطاً والأقل سعراً بعد توحيد أسس المقارنة بين العطاءات من جميع النواحي الفنية والمالية مع الأخذ فى الاعتبار شروط الضمان والصيانة، وقطع الخيار وشروط السداد والتسليم وغيرها من العناصر التى تحدد القيمة المالية المقارنة للعطاءات بحسب ظروف وطبيعة العملية موضوع التعاقد.

ويجب أن يشتمل قرار استبعاد العطاءات وإرساء المناقصة على الأسباب التى بنى عليها.

(مادة ١٤)

فى حالات التعاقد التى تتطلب الطبيعة الفنية فيها تقييم العروض بنظام النقاط فيجب تضمين شروط الطرح عناصر وأسس التقييم وتحديد نقاط التقييم والحد الأدنى للقبول الفنى واعتمادها من السلطة المختصة قبل فتح المظاريف الفنية.

ويتم ترتيب أولويات العطاءات فى هذه الحالة بقسمة القيمة المالية المقارنة لكل عطاء على مجموع النقاط الفنية الحاصل عليها.

(مادة ١٥)

يجوز للهيئة التعاقد بطريق الاتفاق المباشر دون التقيد بالحالات والحدود المنصوص عليها فى هذه اللائحة مع الجهات التى تسرى عليها أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات أو إحدى الشركات التى تملكها الدولة بالكامل أو تملك غالبية رأس مالها أو إحدى الشركات التابعة لها، وكذا الشركات التى تساهم أو تشارك فيها الدولة أو الهيئة بحصة حاکمة والشركات التى تحتكر المرافق العامة، وذلك فى الأعمال الخاضعة لأحكام هذه اللائحة أيا كان موضوعها ويحظر التنازل لغير هذه الجهات عن العقود التى تتم فيما بينها.

(مادة ١٦)

يحظر على العاملين بالهيئة التقدم بالذات أو الواسطة بطلبات أو عروض عن عمليات الشراء كما يحظر الشراء منهم أو تكليفهم بتنفيذ الأعمال، أو التوريدات، أو الخدمات سواء بطريق مباشر، أو غير مباشر. ولا يسرى ذلك على شراء أبحاث أو كتب من تأليفهم أو أعمال فنية بشرط ارتباطها بالأعمال المصلحية بالهيئة، وعدم مشاركة أى من هؤلاء بأية صورة من الصور فى إجراءات الشراء الخاصة بذلك.

(مادة ١٧)

لا يجوز الجمع بين رئاسة اللجان المنصوص عليها بهذه اللائحة واعتماد أعمالها.

(مادة ١٨)

تسرى على عقود تلقى الخدمات والدراسات الاستشارية والأعمال الفنية ومقاولات النقل جميع الأحكام الواردة بهذه اللائحة بشأن شراء المنقولات، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة كل من هذه العقود.

(مادة ١٩)

يتعرض المسئول عن مخالفة أحكام هذه اللائحة من العاملين بالهيئة للمساءلة التأديبية دون الإخلال بحق إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية ضده عند الاقتضاء.

(مادة ٢٠)

لا يجوز اللجوء إلى تجزئة محل العقود التى تحكمها هذه اللائحة بقصد التحايل لتفادى الشروط والقواعد والإجراءات وغير ذلك من ضوابط و ضمانات منصوص عليها فيه.

(مادة ٢١)

يجوز للهيئة، بعد موافقة مجلس الإدارة، التعاقد مع الشركات الأجنبية سواء كانت شركة واحدة أو أكثر؛ لتنفيذ مهمة معينة أو توريد شيء أو خدمة محددة على أن تبين فى عطائها العنوان الذى يمكن مخابرتها فيه، ويكون إعلانها صحيحاً وللهيئة الحق فى قبولها بعد دراستها فنياً والتأكد من مناسبة العطاء من حيث السعر من واقع ما تطلبه من عروض أسعار استرشادية، وذلك بعد التأكد من جدية العطاء المقدم، وتوافر الضمانات اللازمة للتنفيذ أو التوريد دون التقيد بحالات التعاقد والحدود المنصوص عليها فى هذه اللائحة.

(مادة ٢٢)

فى جميع حالات التعاقد يحق للهيئة فتح اعتماد مستندى خارجى بقيمة العملية.

الباب الثانى

طرق الشراء

(الفصل الأول)

المناقصة العامة

(مادة ٢٣)

يتم الإعلان عن المناقصة العامة فى الوقت المناسب على مرتين فى صحيفة أو صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار.

ويجب أن يبين فى الإعلان لمن تقدم العطاءات وآخر موعد لتقديمها والصنف أو العمل المطلوب ومبلغ التأمين المؤقت ونسبة التأمين النهائى وثمان نسخة كراسة الشروط وملحقاتها وأى بيانات أخرى تراها الهيئة ضرورية لمصلحة العمل.

ويتم الإعلان عن المناقصات الخارجية فى مصر والخارج باللغتين العربية والإنجليزية، كما يطلب إلى سفارات الدول الأجنبية بمصر أو قنصلياتها بحسب الأحوال إخطار المشتغلين بنوع النشاط موضوع التعاقد بتلك الدول بصيغة الإعلان عن المناقصة.

ويجوز بالإضافة إلى ما تقدم أن يتم الإعلان فى غير ذلك من وسائل الإعلام واسعة الانتشار بما فيها الوسائل الإلكترونية، وذلك بموافقة السلطة المختصة بحسب أهمية وقيمة التعاقد.

وفى حالة إذا ما قررت الهيئة تأجيل موعد فتح المظاريف، فيجب أن يتم إخطار الشركات التى قامت بشراء كراسة الشروط والمواصفات بالموعد الجديد كتابيا وبدون إعلان.

(مادة ٢٤)

تحدد مدة عشرة أيام على الأقل لتقديم العطاءات فى المناقصات العامة من تاريخ أول إعلان فى الصحف اليومية، ويجوز بموافقة السلطة المختصة تقصير هذه المدة بحيث لا تقل عن خمسة أيام.

ويراعى تضمين شروط الطرح المدة المناسبة لسريان العطاءات بحيث لا تقل عن ثلاثة أشهر، وتحسب مدة سريان صلاحية العطاءات اعتباراً من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية، على أن يتم البت فى المناقصة والإخطار فى حالة القبول قبل انتهاء مدة صلاحية سريان هذه العطاءات، فإذا تعذر ذلك فعلى الموظف المختص أن يطلب فى الوقت المناسب إلى مقدمى العطاءات قبول مد مدة صلاحية سريان عطاءاتهم إلى المدة اللازمة.

(مادة ٢٥)

يكون تشكيل لجنة فتح المظاريف بقرار من السلطة المختصة برئاسة موظف تتناسب وظيفته ودرجته مع أهمية المناقصة - ويحل محله أقدم الأعضاء فى حالة غيابه - وعضوية ممثل عن الجهة الطالبة، وعضو قانونى، وعضو فنى، وعضو مالى، ومدير إدارة المشتريات أو مَنْ ينييه، ويحضر اللجنة مندوب إدارة الحسابات؛ ليتسلم التأمينات ويجوز أن ينص القرار على ضم عضو آخر أو أكثر إلى اللجنة.

(مادة ٢٦)

يقوم رئيس لجنة فتح المظاريف بفتح العطاءات فى الساعة الثانية عشرة ظهراً فى اليوم المعين لفتح المظاريف الفنية كآخر موعد لتقديم العطاءات وعليه اتخاذ الإجراءات التالية وفقاً لترتيبها:

- ١- التحقق من وجود مظروفين منفصلين مقدمين عن كل عطاء أحدهما للعرض الفنى والآخر للعرض المالى وإثبات ذلك فى محضر فتح المظاريف.
- ٢- ترقيم العطاءات وإثبات رقم كل عطاء على المظروف الفنى وعلى المظروف المالى الذى يتم التحفظ عليه مغلقاً.
- ٣- وضع المظاريف المالية بعد التوقيع عليها دون فتحها بالخزينة المخصصة
- ٤- فتح المظاريف الفنية بالتتابع وكل مظروف يفتح يثبت رئيس اللجنة رقم العطاء عليه وعلى كل ورقة بداخله.
- ٥- ترقيم الأوراق بداخل كل مظروف وإثبات عدد تلك الأوراق.
- ٦- قراءة اسم صاحب العطاء وقيمة التأمين المؤقت ونوعه وغيرها من محتويات المظروف الفنى على الحاضرين من مقدمى العطاءات أو مندوبيهم.
- ٧- التوقيع منه ومن أعضاء اللجنة على المظروف الفنى وكل ورقة بداخله.

٨- التأشير بدائرة حمراء حول كل كشط أو تصحيح فى البيانات الواردة بالمظروف الفنى، ويجب إثبات كل كشط أو تصحيح وُضِعَ حوله دائرة حمراء تفصيلاً والتوقيع منه وجميع أعضاء اللجنة على هذه التأشيرات.

٩- التوقيع منه ومن جميع الأعضاء على محضر اللجنة بعد إثبات كافة الخطوات المتقدمة فى السجل المُعد لذلك.

١٠- تسليم التأمينات المؤقتة لمندوب الحسابات بعد توقيعه بالاستلام على محضر فتح المظاريف.

١١- مراجعة العينات السابق تقديمها من مقدمى العطاءات على الكشف الذى دونت به عند ورودها بعد التأكد من سلامة أختامها وغلقاتها ويوقعها رئيس اللجنة مع جميع أعضائها، كما يوقعون على العينات التى ترد مع المظاريف الفنية بعد إثباتها فى كشف خاص وتسلم جميع العينات إلى إدارة المخازن.

(مادة ٢٧)

أى عطاء يرد بعد الموعد المعين لفتح المظاريف الفنية يجب تقديمه فور وصوله إلى رئيس اللجنة للتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده، ثم يدرج فى كشف العطاءات المتأخرة دون فتحه - على أن يتم رد هذه العطاءات المتأخرة إلى أصحابها فور تقرير لجنة البت باستبعادها.

(مادة ٢٨)

يجب التحقق من مطابقة العينات المقدمة مع العطاءات للمواصفات أو العينات النموذجية ومدى ملاءمتها للغرض المطلوبة من أجله، وذلك بالفحص النظرى، أو الفنى، أو بالتحليل المعملى، أو بالتجربة العملية بحسب الأحوال، وذلك بمعرفة الهيئة، أو بأى من الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات.

(مادة ٢٩)

يكون تشكيل لجان البت بقرار من السلطة المختصة برئاسة موظف مسئول وعضوية عناصر فنية ومالية وقانونية ومدير إدارة المشتريات أو مَنْ ينيبه وفق أهمية وطبيعة التعاقد.

ويجب أن يشترك فى عضوية اللجنة ممثل وزارة المالية إذا تجاوزت القيمة مليون جنيه، وكذا عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة، إذا تجاوزت القيمة مليونى جنيه.

(مادة ٣٠)

تتولى لجنة البت دراسة العروض الفنية للتحقق من مطابقتها للمواصفات والشروط المطروحة على أساسها المناقصة، وللجنة أن تشكل من بين أعضائها أو غيرهم من أهل الخبرة لجاناً فنية لدراسة العروض ورفع تقرير بنتائج الدراسة إلى لجنة البت.

وللجنة أن تستوفى من مقدمى العروض خلال المدة المنصوص عليها فى قرار تشكيل لجنة البت ما تراه من بيانات ومستندات واستيضاح ما غمض من أمور فنية، بما يعينها فى إجراء عملية التقييم الفنى الدقيق للعروض، وذلك دون الإخلال بتكافؤ الفرص والمساواة بين مقدمى العروض.

وعلى اللجنة أن تبين بالتفصيل الكافى أوجه النقص والمخالفة للشروط والمواصفات فى العطاءات التى تسفر الدراسة عن عدم قبولها فنياً.

(مادة ٣١)

إذا اختلف أعضاء لجنة البت فى رأى حول قبول أو رفض أى من العطاءات؛ فيتم إثبات ذلك فى محضر اللجنة، ويكون الفصل فيه للسلطة المختصة وفى حالة الاختلاف فى رأى مع العضو الفنى؛ فيجوز لرئيس اللجنة أن يطلب عضواً آخر للانضمام إلى العضو الأول للاسترشاد برأيه فإذا اتفق رأيهما يؤخذ به وإن اختلفا يُعرض الأمر على رئاستهما لترجيح أحد الرأيين.

وترفع لجنة البت محضراً بتوصياتها موقعاً من جميع أعضائها ومن رئيسها للسلطة المختصة لتقرير ما تراه.

(مادة ٣٢)

بعد اعتماد توصيات لجنة البت من السلطة المختصة تتولى إدارة المشتريات إخطار مقدمى العروض المقبولة فنياً بموعد ومكان انعقاد لجنة فتح المظاريف المالية - السابق تقديمها منهم - ليتسنى حضورهم أو مندوبيهم أعمال اللجنة.

ويجب مراعاة انقضاء سبعة أيام بين تاريخ إعلان أسباب القرارات الخاصة بقبول أو استبعاد العروض الفنية فى لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض وبين تاريخ إرسال الإخطارات الخاصة بموعد فتح المظاريف المالية.

(مادة ٣٣)

تجتمع لجنة فتح المظاريف بذات تشكيلها السابق فى الموعد والمكان المحددين؛ لفتح المظاريف المالية وتتولى اللجنة مباشرة ذات الإجراءات المنصوص عليها بهذه اللائحة بشأن فتح المظاريف الفنية بعد التحقق من سلامة المظاريف المالية ووجود رقم العطاء وتوقيع أعضاء اللجنة السابق إثباته على كل مطروف بجلسة فتح المظاريف الفنية.

(مادة ٣٤)

يكلف موظف مسئول أو أكثر بمراجعة العروض المالية قبل تفريغها مراجعة حسابية تفصيلية والتوقيع عليها بما يفيد هذه المراجعة وإذا وجد اختلاف بين سعر الوحدة وإجمالى سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة، ويؤخذ بالسعر المبين بالتفقيط فى حالة وجود اختلاف بينه وبين السعر المبين بالأرقام، وتكون نتيجة هذه المراجعة هى الأساس الذى يعول عليه فى تحديد سعر العطاء، وتجرى عملية تفريغ العروض المالية وفقاً للشروط والضوابط المنصوص عليها بهذه اللائحة بالنسبة لتفريغ العروض الفنية.

(مادة ٣٥)

لا يجوز بعد فتح المظاريف الدخول فى مفاوضات مع أحد مقدمى العطاءات فى شأن تعديل عطائه، ومع ذلك يجوز للجنة البت فى مفاوضة مقدم العطاء الأقل المقترن بتحفظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاؤه متفقاً مع شروط المناقصة بقدر الإمكان. كما يجوز للجنة مفاوضة صاحب العطاء الأقل غير المقترن بتحفظات للنزول بسعره الى مستوى القيمة التقديرية وتجرى المفاوضة فى الحالتين المشار إليهما بقرار من السلطة المختصة.

(مادة ٣٦)

تتولى لجنة البت إجراء المفاضلة والمقارنة بين العروض بعد توحيد أسس المقارنة من جميع النواحي الفنية والمالية - مع الأخذ فى الاعتبار شروط توفير الضمان والصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل، وشروط السداد والتسليم، وغيرها من العناصر التى تؤثر فى تحديد القيمة المقارنة للعطاءات بحسب ظروف وطبيعة موضوع التعاقد.

وترفع لجنة البت محضراً بإجراءاتها وتوصياتها للسلطة المختصة؛ لتقرير ما تراه.

(مادة ٣٧)

تلغى المناقصة قبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا استغنى عنها نهائياً أو إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

ويجوز إلغاء المناقصة فى أى من الحالات الآتية :

(أ) إذا لم يُقدم سوى عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد.

(ب) إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات.

(ج) إذا كانت قيمة العطاء الأقل تزيد على القيمة التقديرية .

ويكون الإلغاء فى هذه الحالات بقرار مسبب من السلطة المختصة بناء على

توصية لجنة البت.

- ويجوز بقرار من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت قبول العطاء الوحيد إذا توافر إحدى الشروط الآتية:
- ١ - أن تكون حاجة العمل لا تسمح بإعادة طرح المناقصة أو لا تكون ثمة فائدة ترجى من إعادتها.
 - ٢ - أن يكون العطاء الوحيد مطابقاً للشروط ومناسباً من حيث السعر.
 - ٣ - إذا أعيدت المناقصة ولم يتقدم للمرة الثانية سوى عطاء وحيد.
- واستثناء من حكم الفقرة الأولى يجوز بقرار من السلطة المختصة وبناءً على توصية لجنة البت قبول أقل العطاءات المالية الزائدة على القيمة التقديرية بما لا يجاوز نسبة ١٥ %.

(مادة ٣٨)

فى حالة إلغاء المناقصة قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف يُرد إلى المشتري ثمن كراسة الشروط والقوائم والمواصفات بناء على طلبه بشرط أن يعيدها كاملة إلى الجهة المختصة.

وإذا كان الإلغاء بعد الميعاد المذكور، فلا يجوز رد الثمن إلا لمن تقدم فى المناقصة وبناء على طلبه وبشرط أن يعيد المستندات كاملة إلى الجهة المختصة.

أما إذا ألغيت المناقصة بسبب عدم مطابقة العطاءات للمواصفات أو الشروط، فلا يجوز رد الثمن.

على أنه فى الحالات التى يتقرر فيها الإلغاء وإعادة الطرح، فلا يحصل الثمن من الراغبين فى الدخول فى العملية الجديدة ممن سبق قيامهم بشراء كراسة العملية الملغاة.

(مادة ٣٩)

يجب على مدير إدارة المشتريات إخطار الذين أرسيت عليهم المناقصة - بخطابات موصى عليها بعلم الوصول على عناوينهم الواردة بالعطاء - بقبول العطاء المقدم منهم فى خلال مدة لا تجاوز يومين تبدأ من اليوم التالى لانقضاء ثلاثة أيام من تاريخ إعلان أسباب القرارات الخاصة بإرساء المناقصة فى لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض، كما يُطلب منهم سداد قيمة التأمين النهائى فى خلال فترة لا تجاوز سبعة أيام من اليوم التالى لإخطاره بقبول عطائه .

(مادة ٤٠)

يجب أن يُحرر عقد متى بلغ مجموع قيمة ما رسا توريده مائتى ألف جنيهه بالنسبة للتوريدات، وما رسا تنفيذه أربعمائة ألف جنيهه بالنسبة لمقاولات الأعمال أما فيما يقل عن ذلك فيجب أخذ إقرار مكتوب من المتعاقد مع الهيئة شاملاً الضمانات اللازمة كافة؛ لتنفيذ التعاقد.

ويحرر العقد من ثلاث نسخ على الأقل تسلم نسخة منها لإدارة الحسابات ومعها جميع العطاءات وصورة من كشف التفريغ للمراجعة عليها، وتسلم نسخة للمتعاقد، وتحفظ النسخة الثالثة بالإدارة المختصة بالتنفيذ. ويجب أن يبين على كل نسخة قيمة التأمين النهائى ونوعه وتاريخ توريده.

(الفصل الثانى)

المنافسة المحدودة

(مادة ٤١)

يكون التعاقد بطريق المنافسة المحدودة بقرار مسبب من السلطة المختصة فى الحالات التى تتطلب طبيعتها قصر الاشتراك فى المنافسة على موردين، أو مقاولين، أو استشاريين، أو فنيين أو خبراء بذواتهم سواء فى مصر أو فى الخارج، على أن تتوافر بشأنهم شروط الكفاية الفنية والمالية وحسن السمعة.

(مادة ٤٢)

توجه الدعوة لتقديم العطاءات فى المنافسات المحدودة لأكبر عدد ممكن من المشتغلين بنوع النشاط الخاص بموضوع المنافسة والذين تعتمد أسماءهم السلطة المختصة من بين المقيدىن بسجلات الهيئة أو غيرهم وذلك بموجب كتب موصى عليها قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية بسبعة أيام على الأقل، ويجوز بالإضافة إلى ذلك تسليم الدعوة بأية طريقة أخرى مناسبة مع إثبات موعد تسليمها لأصحاب الشأن.

ويجب أن تتضمن الدعوة كافة البيانات الواجب ذكرها فى الإعلان عن المنافسة العامة على وفق أحكام هذه اللائحة.

(مادة ٤٣)

فيما عدا ما تقدم تخضع المناقصة المحدودة للقواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها بهذه اللائحة بالنسبة للمناقصات العامة كافة.

(الفصل الثالث)

المناقصة المحلية

(مادة ٤٤)

يكون التعاقد بطريق المناقصة المحلية بقرار مسبب من السلطة المختصة، فيما لا تزيد قيمته على مليون جنيه.

وتوجه الدعوة لأكبر عدد ممكن من المشتغلين بنوع النشاط الخاص بموضوع المناقصة من بين أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يقع نشاطهم فى نطاق المحافظة التى يتم بدائلتها تنفيذ التعاقد، والذين تعتمد أسماءهم السلطة المختصة من بين المقيدى بسجلات الهيئة أو غيرهم من أصحاب المنشآت المشار إليها، وذلك بموجب خطابات موصى عليها قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية بخمسة أيام على الأقل، وفى حالة الاستعجال يتم إرسالها مع مخصوص قبل الموعد المحدد بثمان وأربعين ساعة على الأقل وتسلم بموجب إيصال مؤرخ.

ويجب أن تتضمن الدعوة كافة البيانات الواجب ذكرها فى الإعلان عن المناقصة العامة على وفق أحكام هذه اللائحة.

(مادة ٤٥)

فيما عدا ما تقدم تخضع المناقصة المحلية للقواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها بهذه اللائحة بالنسبة للمناقصات العامة كافة.

(مادة ٤٦)

فى المناقصات التى لا تتجاوز قيمتها مائتى ألف جنيه بالنسبة للتوريدات وأربعمائة ألف جنيه بالنسبة للمقاولات؛ تشكل لجنة بقرار من السلطة المختصة برئاسة موظف مسئول وعضوية موظفين تتناسب وظائفهم وخبراتهم مع موضوع المناقصة، وتقوم هذه اللجنة بفتح المظاريف وفحص العطاءات وتقرئها والبت فى المناقصة وتدوين توصياتها على كشف التفرغ ورفعها للسلطة المختصة لتقرير ما تراه.

(الفصل الرابع)

الممارسة العامة

(مادة ٤٧)

يكون التعاقد بطريق الممارسة العامة بقرار من السلطة المختصة التى تصدر قرارًا بتشكيل لجنة الممارسة برئاسة موظف مسئول وعضوية عناصر فنية ومالية وقانونية على وفق أهمية وطبيعة التعاقد. ويجب أن يشترك فى عضوية اللجنة ممثل وزارة المالية إذا تجاوزت القيمة مليون جنيه، وكذا عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا تجاوزت القيمة مليونى جنيه.

(مادة ٤٨)

يجب الإعلان عن الممارسة العامة فى الوقت المناسب طبقاً لإجراءات النشر عن المناقصة العامة المبينة بهذه اللائحة. على أنه يجوز فى حالة الاستعجال وبموافقة السلطة المختصة تقصير المدة المحددة، لتقديم العروض على ألا تقل تلك المدة عن خمسة أيام من تاريخ أول إعلان عن الممارسة.

(مادة ٤٩)

تعقد لجنة الممارسة جلسة علنية يحضرها مقدمو العروض، أو مندوبوهم، وذلك لفتح المظاريف الفنية فقط - دون المظاريف المالية - وقراءة محتوياتها واتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها بهذه اللائحة بشأن فتح المظاريف الفنية فى المناقصة العامة.

(مادة ٥٠)

تتولى لجنة الممارسة الدراسة الفنية للعروض المقدمة للتحقق من مدى مطابقتها للشروط والمواصفات الفنية المطروحة. وترفع اللجنة تقريراً للسلطة المختصة يتضمن توصياتها من حيث قبول أو رفض أى من العروض وأسباب ذلك.

(مادة ٥١)

بعد اعتماد السلطة المختصة لتوصيات لجنة الممارسة بنتيجة الدراسة الفنية للعروض تتولى إدارة المشتريات إخطار مقدمى العروض المقبولة فنياً بموعد ومكان انعقاد لجنة فتح المظاريف المالية - السابق تقديمها منهم -؛ ليتسنى حضورهم أو مندوبيهم أعمال لجنة الممارسة. ويجب مراعاة انقضاء سبعة أيام بين تاريخ إعلان أسباب القرارات الخاصة بقبول أو استبعاد العروض الفنية فى لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض وبين تاريخ إرسال الإخطارات الخاصة بموعد فتح المظاريف المالية. وتتولى لجنة الممارسة إجراء ممارسة مقدمى العروض المقبولة فنياً أو مندوبيهم فى جلسات علنية للوصول إلى أفضل الشروط وأقل الأسعار بمراعاة توحيد أسس المقارنة بين العروض من جميع النواحي الفنية والمالية. وترفع اللجنة محضراً بتوصياتها موقعاً من جميع أعضائها ومن رئيسها للسلطة المختصة لتقرير ما تراه.

(مادة ٥٢)

يخضع التعاقد بطريق الممارسة العامة للشروط العامة للمناقصات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه اللائحة.

(الفصل الخامس)

الممارسة المحدودة

(مادة ٥٣)

- يكون التعاقد بطريق الممارسة المحدودة بقرار مسبب من السلطة المختصة على وفق أهمية وطبيعة التعاقد فى الحالات الآتية:-
- ١- الأشياء التى لا تصنع أو تستورد أو توجد لدى جهات أو أشخاص بذواتهم.
 - ٢- الأشياء التى تقتضى طبيعتها أو الغرض من الحصول عليها أن يكون اختيارها أو شراؤها أو صيانتها من أماكن إنتاجها.
 - ٣- أعمال الخدمات الاستشارية والأعمال الفنية التى تتطلب بحسب طبيعتها أن يقوم بها فنيون أو أخصائيون أو خبراء بذواتهم.
 - ٤- التوريدات ومقاولات الأعمال ومقاولات النقل وتأدية الخدمات التى لا تحتتمل إجراءات المناقصة لما لها طابع الاستعجال.
 - ٥- الاحتياجات التى لم تقدم عنها عطاءات فى المناقصة أو الممارسة العامة أو قدمت عنها عطاءات بأسعار غير مقبولة وكانت الحاجة إليها لا تسمح بإعادة طرحها فى مناقصة أو ممارسة عامة مرة ثانية.
 - ٦- الأعمال التخصصية وأعمال الصيانة التى يلزم تنفيذها معدات وآلات بذاتها.
 - ٧- الحالات التى ترخص السلطة المختصة فى إتمام التعاقد عليها عن طريق الممارسة المحدودة لتحقيق مصلحة عامة.
 - ٨- ويجوز للضرورة الفنية والحاجة العاجلة ممارسة مقاول أو مورد أو منتج وحيد بذاته فنيا وماليا سواء كان مصرية أو أجنبية للوصول إلى أفضل الشروط وأقل الأسعار.

(مادة ٥٤)

توجه الدعوة لتقديم العروض فى الممارسات المحدودة بخطابات موصى عليها تتضمن البيانات الواجب ذكرها فى الإعلان عن المناقصات العامة والمبينة بهذه اللائحة كافة، مع تحديد أول اجتماع للجنة الممارسة على ألا تقل المدة المحددة لتقديم العروض عن سبعة أيام من تاريخ إرسال الدعوات. ويجوز فى حالة الاستعجال وبموافقة السلطة المختصة إرسال الدعوة مع مخصوص قبل الموعد المحدد بخمسة أيام وتسلم بموجب إيصال مؤرخ. ويراعى فى جميع الحالات توجيه الدعوة إلى أكبر عدد من المشتغلين بنوع النشاط موضوع الممارسة الذين تعتمد أسماءهم السلطة المختصة من بين المقيدى بسجلات الهيئة أو غيرهم.

(مادة ٥٥)

تباشر لجنة الممارسة إجراءاتها على النحو المقرر بشأن إجراءات الممارسة العامة والمنصوص عليها بهذه اللائحة. ويجب أن يشترك فى عضوية اللجنة ممثل وزارة المالية إذا جاوزت القيمة مليون جنيه، وكذا عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا جاوزت القيمة مليونى جنيه.

(مادة ٥٦)

فيما عدا ما تقدم تخضع الممارسة المحدودة للقواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها بهذه اللائحة بالنسبة للمناقصات العامة كافة.

(الفصل السادس)

الاتفاق المباشر

(مادة ٥٧)

يكون التعاقد بطريق الاتفاق المباشر بناءً على ترخيص من :-
(أ) السلطة المختصة وذلك فيما لا يتجاوز قيمته مليونين ونصف جنيه بالنسبة لشراء المنقولات، أو تلقى الخدمات، أو الدراسات الاستشارية، أو الأعمال الفنية، أو مقاولات النقل، وخمسة ملايين جنيه بالنسبة لمقاولات الأعمال.

(ب) مجلس الإدارة: وذلك فيما لا يتجاوز قيمته خمسة ملايين جنيه بالنسبة لشراء المنقولات أو تلقى الخدمات، أو الدراسات الاستشارية، أو الأعمال الفنية، أو مقاولات النقل وعشرة ملايين جنيه بالنسبة لمقاولات الأعمال.

(ج) الوزير المختص: فيما يجاوز الحدود المنصوص عليها فى البند (ب) من الفقرة السابقة.

وتحدد السلطة المختصة مَنْ يناط بهم مباشرة إجراء التعاقد من أهل الخبرة فى العملية المطروحة والذين يقع على عاتقهم مسئولية التحقق من مطابقة الأصناف أو الأعمال من حيث النوع والمواصفات للغرض المطلوبة من أجله، وأن الأسعار مناسبة لسعر السوق من واقع ما يتم الحصول عليه من عروض يتم إرفاقها بأوراق العملية.

على أنه فى الحالات التى تتطلب بحسب طبيعتها ضمان المتعاقد لسلامة ما يتم توريده أو تنفيذه من أعمال - فيتم حجز ما يعادل (٥ %) من مستحقاته تصرف له بعد انتهاء مدة الضمان المتفق عليها.

(مادة ٥٨)

يجوز التعاقد بطريق الاتفاق المباشر فى الحدود الواردة بالمادة السابقة من هذه اللائحة وذلك فى الحالات الآتية:-

١- الأصناف أو المهمات التى تنتجها أو توردها شركة أو منشأة محتكرة.

٢- الأصناف التى تأزّم مخزونها ووصل إلى مرحلة الخطر.

٣- حالات الاستعجال الطارئة أو الظروف التى لا تحتمل

إجراءات المناقصة أو الممارسة وتقدرها سلطة الاعتماد.

٤- الأعمال التكميلية التى تتطلب المصلحة العامة إسنادها للمتعاقد

معه على الأعمال الأصلية فى الحدود المقررة فى هذه اللائحة.

٥- الأصناف المُسعرّة جبرياً.

الأصناف لغرض التجربة أو الاختبار.

(مادة ٥٩)

لا يجوز تكرار التعاقد بطريق الاتفاق المباشر أكثر من مرة واحدة فى ذات السنة المالية بالنسبة لذات العملية موضوع التعاقد إلا فى الحالات التى لا يجاوز فيها مجموع قيمة ما يتم تكراره من تعاقدات عن ذات العملية الحد الأقصى المقرر فى هذه اللائحة.

(مادة ٦٠)

يكون اعتماد نتيجة التعاقد بطريق الاتفاق المباشر من السلطة المختصة.

(الباب الثالث)

الاشتراطات العامة

الفصل الأول

الشروط العامة

(مادة ٦١)

تقدم العطاءات موقعة من أصحابها على نموذج العطاء المختوم بخاتم الهيئة والمؤشر عليه برقم وقسيمة تحصيل الثمن وتاريخها وعلى جدول الفئات المرافق له، ويجب أن يثبت على كل من مظروفى العطاء الفنى والمالى نوعه من الخارج، ويوضع المظروفان داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة، ويوضح عليه اسم وعنوان الهيئة وإن ما بداخله المظروف الفنى والمظروف المالى لجلسة () ويكون تقديم العطاءات باليد بقاعة المناقصات والمزايدات بالهيئة، ويمكن تقديمها بالبريد السريع باسم هيئة ميناء دمياط – الإدارة العامة للعقود والمشتريات.

(مادة ٦٢)

على مقدم العطاء مراعاة ما يلى فى إعدادة لقائمة الأسعار (جدول الفئات) التى يتم وضعها داخل المظروف المالى.

١ - تكتب أسعار العطاء بالحربر الجاف أو السائل أو الطباعة رقما وحروفا باللغة العربية ويكون سعر الوحدة فى كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات عدداً، أو وزناً، أو مقاساً، أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل فى الوحدة. ويجوز فى حالة تقديم العطاء من فرد أو شركة فى الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية، وتتم معادلتها بالعملة المصرية بالسعر المُعلن فى تاريخ فتح المظاريف الفنية.

ويجب أن تكون قائمة الأسعار مؤرخة وموقعة من مقدم العطاء.

٢ - لا يجوز الكشط أو المحو فى جدول الفئات وكل تصحيح فى الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقمياً وحرفياً وتوقيعه.

٣ - لا يجوز لمقدم العطاء شطب أى بند من بنوده أو من المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه.

وإذا رغب فى إيداء أية ملاحظات خاصة بالنواحى الفنية فيثبتها فى كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني.

ولا يلتفت إلى أى ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ فى عطائه إذا قُدم بعد فتح المظاريف الفنية.

٤ - إذا سكت مقدم العطاء فى مناقصات توريد الأصناف عن تحديد سعر صنف من الأصناف المطلوب توريدها بقائمة الأسعار المقدمة منه فيعتبر ذلك امتناعاً منه عن الدخول فى المناقصة بالنسبة إلى هذا الصنف أما فى مقاولات الأعمال فللهيئة مع الاحتفاظ بالحق فى استبعاد العطاء أن تضع للبند الذى سكت مقدم العطاء عن تحديد فئته أعلى فئة لهذا البند فى العطاءات المقبولة، وذلك للمقارنة بينه وبين سائر العطاءات فإذا أرسيت عليه المناقصة؛ فيعتبر أنه ارتضى المحاسبة على أساس أقل فئة لهذا البند فى العطاءات المقبولة دون أن يكون له حق المنازعة فى ذلك.

٥ - يبين فى قائمة الأسعار ما إذا كان الصنف مصنوعاً فى مصر أو فى الخارج ويترتب على عدم صحة هذه البيانات كلها أو بعضها رفض الصنف علاوة على شطب اسم مقدم العطاء من سجل الموردين.

٦ - الفئات التى حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطى جميع المصروفات والالتزامات أيا كان نوعها التى يتكدها بالنسبة إلى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام توريد الأصناف وتنفيذ جميع الأعمال وتسليمها للهيئة والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقا لشروط العقد، وتتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والأسعار والتعريفات الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى.

(مادة ٦٣)

فى عقود مقاولات الأعمال التى تكون مدة تنفيذها أكثر من سنة، فتلتزم الهيئة فى نهاية كل ستة أشهر تعاقدية بتعديل قيمة العقد وفقاً للزيادة أو الخفض فى تكاليف بنود العقد التى طرأت بعد التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية أو بعد تاريخ التعاقد المبني على أمر الإسناد المباشر، وذلك طبقاً للقواعد الآتية:

١- وجوب قيام الهيئة بتحديد عناصر التكلفة الخاضعة للتعديل ضمن شروط الطرح. وفى حالة عدم تحديدها تلغى المناقصة أو الممارسة قبل البت فيها.

٢- وجوب أن يتضمن عطاء المقاول (المظروف الفنى) تحديدا لمعاملات تغير الأسعار التى تمثل أوزان عناصر التكلفة للبنود التى حددتها الهيئة ضمن شروط الطرح والتى يتم التعاقد على أساسها والتى يتم المحاسبة عليها زيادة أو نقص وفقاً لمعادلات تغير الأسعار واشتراطات تطبيقها، وإذا لم يتضمن العطاء تحديدا لتلك المعاملات أو قدمها غير مطابقة للنموذج المطروح، يتم التعاقد على أساس ثبات الأسعار طوال مدة العقد.

٣- وجوب صرف قيمة المستخلص المعتمد بالأسعار المحددة وفقاً لأسعار العقد على أن تتم محاسبة المقاول على فروق الأسعار زيادة أو نقص خلال سنتين يوماً من تاريخ تقديم المطالبة، يتم خلالها مراجعة وصرف تلك الفروق وبمراعاة أولوية التعاقد فى ترتيب عطائه عند المحاسبة على فروق الأسعار.

تبدأ محاسبة المقاول على التعديل فى الأسعار زيادة أو نقصا بالنسبة لعناصر التكلفة التى تم الحصول عليها بعد التعديل وفقا لنتائج تطبيق معاملات تغيير الأسعار المشار إليه، وذلك بعد مرور سنة من تاريخ فتح المظاريف الفنية أو الإسناد المباشر بحسب الأحوال وبمراعاة البرنامج الزمنى للتنفيذ وتعديلاته التى يتفق عليها الطرفان.

ولا يسرى ذلك فى الحالتين الآتيتين:-

١- العقود التى تكون مدة تنفيذها سنة فأقل ويتأخر تنفيذها لسبب يرجع إلى المقاول.

٢- الكميات التى يتأخر المقاول فى تنفيذها إلى ما بعد السنة الأولى من تاريخ فتح المظاريف الفنية أو الإسناد المباشر بحسب الأحوال لسبب يرجع إليه، وذلك فى العقود الخاضعة للتعديل.

ويكون حساب التغيير فى الأسعار ومحاسبة المقاول على فروق الأسعار رفعا أو خفضا وفقا للتعريفات والمعادلة والقواعد الآتية:-

أولا - التعريفات:

المدة المحددة لإنجاز الأعمال محسوبة من تاريخ تسليم الموقع خاليا من الموانع أو استلام المقاول الدفعة المقدمة أو الرسومات المعتمدة اللازمة لبدء التنفيذ أيها ابعء.

البنود المتغيرة:

البنود أو مكوناتها الخاضعة للتعديل التى تحددها الهيئة بمستندات الطرح (عمالة - مواد خام... إلخ).

المعامل:

النسبة التى يحددها المقاول بعطائه لكل بند أو مكوناته من البنود المتغيرة، بمراعاة ألا تساوى (صفرا) ويقل مجموعها عن (١٠٠ ٪) أو الواحد الصحيح بالنسبة لكل بند أو مشتملاته.

قيمة التعويض أو الخصم:

المبلغ المستحق للمقاول أو المبلغ الواجب خصمه من مستحقاته نتيجة التغير فى أسعار البنود المتغيرة ارتفاعاً أو انخفاضاً.

نسبة الزيادة أو الخفض فى الأسعار:

الرقم القياسى لسعر البند أو مكوناته عند المحاسبة مطروحاً منه الرقم القياسى للسعر عند تاريخ فتح المظاريف الفنية أو الإسناد المباشر – بحسب الأحوال – مقسوماً على الرقم القياسى للسعر عند فتح المظاريف الفنية أو الإسناد المباشر – بحسب الأحوال – وذلك من واقع نشرة الأرقام القياسية الصادرة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ثانياً- المعادلة:

قيمة التعويض أو الخصم = قيمة الأعمال الخاضعة للتعديل من واقع عطاء المقاول عند التعاقد × معاملاتها × نسبة الزيادة أو الخفض فى الأسعار.

(مادة ٦٤)

فى جميع الحالات التى يشتمل فيها موضوع التعاقد على توريد، أو توريد وتركيب أصناف، أو مهمات من السوق المحلى سواء كانت إنتاج محلى، أو مستوردة من الخارج – فيجب أن يقدم المورد الفاتورة، أو المستخلص لطلب صرف مستحقاته أما إذا كانت الأصناف أو المهمات تم استيرادها من الخارج لمصلحة الهيئة مباشرة، فيجب أن يقدم مع المستندات السابق ذكرها المستندات الدالة على تمام سداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها كافة.

(مادة ٦٥)

على مقدمى العطاءات ضرورة تضمين المظروف الفنى جميع البيانات الفنية وغيرها من البيانات والمعلومات والمستندات التى تطلبها الهيئة، بما فى ذلك المستندات الدالة على سابقة الخبرة والقيود فى المكاتب، أو السجلات، أو النقابات، أو الاتحادات التى يكون القيد فيها واجباً قانوناً.

وإذا رغب مقدمو العطاءات فى إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية، فتنبت فى كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني.

(مادة ٦٦)

يكون العطاء عن توريد الأصناف حسب العينات النموذجية للهيئة والمواصفات أو الرسومات المعتمدة التى يجب على مقدم العطاء الاطلاع عليها، ويعتبر تقديمه العطاء إقراراً منه باطلاعه عليها ويتولى التوريد طبقاً لها، ولو رافقت عطاءه عينات أخرى.

وبالنسبة إلى المنتجات الهندسية والمعدنية والكهربائية يكون التوريد حسب المواصفات دون التقيد بالعينات، ويجوز تقديم عينات للاسترشاد بها فقط. وإذا ما أجازت الهيئة فى إعلانها تقديم عينات مع العطاءات، فيجب أن تكون من حجم أو مقياس أو وزن يسمح بالفحص وأن تتطبق عليها المواصفات. ويكون لمقدمى العينات الحق فى استردادها فى خلال أسبوعين من تاريخ إخطارهم بسحبها بكتاب موصى عليه، وإلا أصبحت ملكاً للهيئة دون مقابل.

(مادة ٦٧)

يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الهيئة وحتى نهاية مدة سريان العطاء المحددة باستمارة العطاء المرافقة للشروط.

(مادة ٦٨)

إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف الفنية، فيصبح التأمين المؤقت المودع حقا للهيئة دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أى إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر.

(مادة ٦٩)

يجب أن يكون مقدم العطاء مقيماً فى جمهورية مصر العربية أو يكون له وكيل فيها، وإلا وجب عليه أن يبين فى عطائه الوكيل المعتمد منه فى جمهورية مصر العربية، فيما لورست عليه المناقصة وأن يبين فى عطائه العنوان الذى يمكن مخابراته فيه ويعتبر إعلانه صحيحاً.

وإذا كان العطاء مقدماً من وكيل عن صاحب العطاء فعليه أن يقدم معه توكيلاً مصدقاً عليه من السلطات المختصة بالإضافة إلى البيانات والمستندات التى ترى الهيئة ضرورة توافرها كافة.

وفى حالة إن كان العطاء مقدماً من إحدى الجمعيات التعاونية للإنشاء فعلى الجمعية أن تقدم ضمن المظروف الفنى كافة البيانات والمستندات وسابقات الأعمال الخاصة بالمقاول أو المورد الذى سيقوم بتنفيذ الأعمال بالإضافة إلى مستندات وبيانات الجمعية لتدخل ضمن التقييم الفنى للعطاء.

(مادة ٧٠)

كل عطاء مقدم من شركة يجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد تأسيسها ومن نظامها الأساسى وعند تقديم عطاء من منشأة تجارية لأكثر من شخص واحد، فيجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد المشاركة.

وفى كلتا الحالتين يجب أن ترافق الصورة المقدمة بياناً بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة أو المنشأة ومدى هذا الحق وحدوده وأسماء المسئولين مباشرة عن تنفيذ شروط العقود وإمضاء الإيصالات وإعطاء المخالصات باسم الشركة أو المنشأة ونماذج من إمضاءاتهم على أن تكون هذه النماذج على ذات صورة العقد أو التوكيل .
وإذا كان العطاء مقدم من شخص طبيعى أو معنوى فيجب أن ترافق العطاء صورة معتمدة من بطاقته الضريبية ومن شهادة تسجيله لدى مصلحة الضرائب المصرية.

(مادة ٧١)

يجب أن تصل العطاءات إلى الهيئة فى ميعاد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية.
ولا يعتد بأى عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الميعاد المذكور – ولا يسرى ذلك على أى تعديل لمصلحة الهيئة يقدم من صاحب أقل العطاءات المطابقة للشروط والمواصفات طالما أنه لا يؤثر فى أولوية العطاء.

(مادة ٧٢)

يكون للهيئة الحق فى مراجعة الأسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها وإجراء التصحيحات المادية إذا اقتضى الأمر ذلك. ويعول على السعر المبين بالحروف، ولا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن أقل عطاء يقدم فى المناقصة.

(مادة ٧٣)

تكون العطاءات المقترنة بتسهيلات ائتمانية محل اعتبار عند البت فى أولوية العطاءات.

(مادة ٧٤)

يكون توريد الأصناف فى المواعيد والأماكن المبينة بقائمة الأسعار ويراعى عند وضع الأسعار بالعطاء ما يلي:

(أ) إذا كان التسليم بمخازن الهيئة فيجب أن يشمل السعر رسوم الجمارك وجميع أنواع الرسوم الأخرى وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب السارية وقت تقديم العطاء ومصروفات النقل الداخلى بحيث تسلم الأصناف لمخازن الهيئة خالصة من جميع الضرائب والرسوم والمصروفات.

(ب) إذا حدث تغيير فى التعريف الجمركية أو الرسوم أو الضرائب الأخرى التى تحصل عن الأصناف الموردة فى المدة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد وكان التوريد، قد تم فى غضون المدة المحددة له فيسوى الفرق تبعاً لذلك بشرط أن يثبت المورد أنه أدى الرسوم والضرائب على الأصناف الموردة على أساس الفئات المعدلة بالزيادة أما فى حالة ما إذا كان التعديل بالنقص فتخصم قيمة الفرق من العقد إلا إذا أثبت المورد أنه أدى الرسوم على أساس الفئات الأصلية قبل التعديل.

وفى حالة التأخير فى التوريد عن المواعيد المحددة فى العقد وكان تعديل فئات الضرائب والرسوم قد تم بعد هذه المواعيد، فإن المورد يتحمل عن الكميات المتأخرة كل زيادة فى الرسوم والضرائب المشار إليها إلا إذا أثبت أن التأخير يرجع إلى القوة القاهرة أما النقص فيها فتخصم قيمته من قيمة العقد.

(مادة ٧٥)

يجوز لمقدم العطاء أو مندوبه أن يحضر جلسة فتح كل من المظاريف الفنية والمالية فى الموعد المحدد لذلك لسماع قراءة محتوياتها.

(مادة ٧٦)

إذا تساوت الأثمان بين عطاءين أو أكثر يجوز تجزئة المقادير المعلن عنها بين مقدميها إذا كان ذلك فى مصلحة العمل، ويجوز ذلك أيضاً إذا كان مقدم العطاء الأقل سعراً يشترط مدداً بعيدة للتوريد لا تتناسب وحالة العمل بالهيئة، وذلك بالتعاقد مع صاحب أنسب العطاءات التالية على أقل كمية تلزم لتموين المخازن فى الفترة الواقعة بين تاريخي التوريد ومع صاحب العطاء الأقل عن باقى الكميات - وعلى لجنة البت فى هذه الحالة أن تثبت فى تقريرها الباقي من الصنف بالمخزن ومتوسط الاستهلاك.

وتفضل العطاءات المقدمة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر متى تساوت مع أقل العطاءات سعراً وكانت مطابقة للشروط والمواصفات.

(مادة ٧٧)

يكون الترخيص بصرف مبالغ مقدماً بما لا يجاوز (٢٥ ٪) من قيمة التعاقد بموافقة السلطة المختصة وبشروط أن يكون الدفع المقدم مقابل خطاب ضمان مصرفى معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأى شروط وسارى المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلى لتلك المبالغ، ويستثنى من شرط تقديم خطاب الضمان المصرفى المشار إليه حالات التعاقد التى تتم بين الهيئة وإحدى الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والتعاقدات التى تتم مع جهات حكومية أجنبية أو جهات ومنظمات دولية، وكذا الجهات التى تحتكر تقديم الخدمات الأساسية اللازمة لتسيير المرفق العام، ويتم الاكتفاء بما تقدمه تلك الجهات من تعهدات أو ضمانات تقرها السلطة المختصة بالجهة.

ويراعى عند المفاضلة والمقارنة بين العطاءات إضافة فائدة تعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى وقت البت فى المناقصة إلى قيمة العطاءات المقترنة بالدفع المقدم، وذلك عن المبالغ المطلوب دفعها مقدماً وتحسب الفائدة عن المدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلى.

على أنه فى الحالات التى تكون فيها بداية تنفيذ العقد معلقة على تحقق أكثر من واقعة من بينها صرف الدفعة المقدمة فى راعى ألا يتم صرفها إلا بعد تحقق جميع الوقائع الأخرى.

ويجب فى جميع الحالات أن يكون الدفع المقدم فى حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة عن السنة المالية التى يتم فيها التعاقد.

واستثناءً من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة يجوز بموافقة مجلس الإدارة فى حالات الضرورة التى تقتضيها ظروف تنفيذ المشروع تجاوز النسبة المقررة لحساب الدفعة المقدمة.

ويجب أن تتضمن شروط الطرح فى مقاولات الأعمال التى يتقرر فيها صرف الدفعة المقدمة ان تستخدم فى تزويد المشروع بالمعدات والمواد والتجهيزات المطلوبة لمباشرة العمل بصورة فعلية على أن يتضمن عطاء المقاول تحديد تلك المعدات والمواد والتجهيزات مقابل الدفعة المقدمة لإنجاز المشروع، ويراعى فى هذه الحالة عدم صرف فروق الأسعار لما يتم شراؤه من قيمة الدفعة المقدمة، وفى حالة إذا ما تبين للهيئة أثناء التنفيذ عدم التزام المقاول بأوجه الصرف المحددة للدفعة المقدمة بعطائه؛ يتم تسهيل خطاب الضمان مقابل الدفعة المقدمة.

(الفصل الثانى)

فى التأمينات

(مادة ٧٨)

يجب أن يؤدى مع كل عطاء تأمين مؤقت تحدد الهيئة مبلغه ضمن شروط الإعلان، بما لا يجاوز (٢٪) من القيمة التقديرية ، ويستبعد كل عطاء غير مصحوب بكامل هذا المبلغ.

ويجب رد التأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات غير المقبولة دون توقف على طلب منهم ، وذلك فور انتهاء المدة المحددة لسريان العطاء.

(مادة ٧٩)

على صاحب العطاء المقبول أن يؤدى خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالى لإخطاره بكتاب موسى عليه بعلم الوصول بقبول عطائه - التأمين النهائى الذى يكمل التأمين المؤقت إلى ما يساوى ٥٪ من قيمة العقد، وبالنسبة للعقود التى تبرم مع متعاقد فى الخارج يكون الأداء خلال خمسة عشر يوماً. ويجوز بموافقة السلطة المختصة مد المدة المحددة للأداء - فى الحالتين - بما لا يجاوز خمسة أيام.

وإذا جاوز التأمين المؤقت التأمين النهائى وبناء على طلب صاحب العطاء يتم خصم التأمين النهائى من المبلغ المسدد على ذمة التأمين المؤقت المقدم عن ذات العملية، ويتم رد الزيادة بغير طلب خلال فترة لا تجاوز سبعة أيام عمل من تاريخ إتمام التسوية اللازمة.

ولا يحصل التأمين النهائى إذا قام صاحب العطاء المقبول بتوريد جميع الأصناف التى رسا عليه توريدها وقبلتها الهيئة المتعاقدة نهائياً خلال المدة المحددة لإيداع التأمين النهائى.

أما إذا كان التوريد المقبول عن جزء من الأصناف المشار إليها وكان ثمنه يكفى لتغطية قيمة التأمين النهائى فيخصم من ثمن الجزء المورد ما يعادل قيمة هذا التأمين من مجموع قيمة العطاء ويحتفظ به لدى الهيئة المتعاقدة بمثابة تأمين نهائى حتى تمام تنفيذ العقد.

(مادة ٨٠)

وتؤدى التأمينات نقدًا بإيداعها بخزينة الهيئة بموجب إيصال رسمى يثبت فى العطاء رقمه وتاريخه، ولا تحسب فائدة على هذه المبالغ، وتقبل الشيكات المصرفية أو المعتمدة من المصارف المسحوبة عليها، كما تقبل الشيكات المسحوبة على مصارف بالخارج بشرط التأشير عليها بالقبول من أحد المصارف المعتمدة بالداخل.

وإذا كان التأمين خطاب ضمان وجب أن يصدر من أحد المصارف المحلية المعتمدة وألا يقترن بأى قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الهيئة مبلغاً يوازى التأمين المطلوب وأنه مستعد لأدائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أية معارضة من مقدم العطاء.

وعندما يرد للهيئة خطابات ضمان عن التأمين المستحق من أحد المصارف المرخص لها فى إصدار خطابات الضمان أو أحد فروعها عليها أن تتحقق من أن المصرف أو الفرع قد أعطى إقراراً على خطابات الضمان بأنه لم يجاوز الحد الأقصى المعين لمجموع خطابات الضمان المرخص للمصرف فى إصدارها.

فإذا تبين عند مراجعة الإخطارات لدى البنك المركزى أن المصرف قد تعدى الحد الأقصى المحدد له أخطرت الهيئة فوراً لمطالبة المصرف بأن يؤدى إليها فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أيام عمل قيمة خطاب الضمان نقداً. وإذا كانت خطابات الضمان محددة المدة فيجب ألا تقل مدة سريانها عن ثلاثين يوماً على الأقل بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاءات، وبالنسبة للتأمين النهائى يكون سريان خطاب الضمان لمدة تبدأ من وقت إصداره إلى ما بعد انتهاء مدة العقد بثلاثة أشهر، إلا إذا اتفق على غير ذلك. ويجوز لمقدم العطاء طلب خصم قيمة التأمين من مبالغ مستحقة له لدى الهيئة بشرط أن تكون صالحة للمصرف وقت تقديم العطاء أو وقت تقديم الطلب بالنسبة للتأمين النهائى.

(مادة ٨١)

مع عدم الإخلال بأحكام هذه اللائحة يرد التأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات غير المقبولة بغير توقف على طلب منهم سواء كان نقداً أو بشيك أو بخطاب ضمان، وذلك فى خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاء أو قبل ذلك إذا تم تحصيل التأمين النهائى من صاحب العطاء المقبول.

ويجب الاحتفاظ بالتأمين النهائى بأكمله إلى أن يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية بما فى ذلك مدة الضمان طبقاً للشروط وحينئذ يرد التأمين أو ما تبقى منه لصاحبه بغير توقف على طلب منه، وذلك فى خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل بعد إتمام تنفيذ العقد بصفة نهائية.

(مادة ٨٢)

يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناءً على طلب صاحب الشأن استبدال التأمين المؤقت أو النهائى المسدد منه بأحد صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه اللائحة، ويراعى ألا تنقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسئوليته طبقاً للغرض المقدم عنه التأمين.

(مادة ٨٣)

إذا لم يقم صاحب العطاء المقبول بإيداع التأمين النهائى فى الميعاد المحدد يجوز للهيئة بموجب إخطار بكتاب موسى عليه بعلم الوصول و بالفاكس أو البريد الإلكتروني، ودون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات أخرى، إلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد مقدمى العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياته، ويصبح التأمين المؤقت فى جميع الحالات من حق الهيئة، كما يكون لها أن تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها من أى مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب العطاء المذكور أيًا سبب الاستحقاق، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الهيئة فى الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

(الباب الرابع)

إجراءات تنفيذ العقود

(الفصل الأول)

الشروط العامة

(مادة ٨٤)

تبدأ المدة المحددة للتوريد من اليوم التالى لإخطار المورد بأمر التوريد - إلا إذا اتفق على خلاف ذلك - ويكون إخطار الموردين فى الخارج بموجب برقيات توريد بكتاب لاحق على أن يتضمن أمر التوريد الأصناف والكميات والفئات ومكان التسليم ومواعيد بدء التوريد وانتهائه.

وتبدأ المدة المحددة لتنفيذ عقود الأعمال من التاريخ الذى يسلم فيه الموقع للمقاول خاليًا من الموانع - إلا إذا اتفق على خلاف ذلك - ويكون التسليم بموجب محضر يوقع من الطرفين ومحرر من نسختين تسلم إحداهما للمقاول وتحفظ الهيئة بالنسخة الأخرى، وإذا لم يحضر المقاول، أو مندوبه لتسلم الموقع فى التاريخ الذى تحدد له فى أمر الإسناد فيحرر محضر بذلك ويعتبر هذا التاريخ موعدًا لبدء تنفيذ العمل.

(مادة ٨٥)

يجوز للهيئة فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد إذا أخل بأى شرط من شروطه ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار من السلطة المختصة يخطر به بكتاب موصى عليه بعلم الوصول و بالفاكس أو البريد الإلكتروني على عنوانه المبين فى العقد.

ويحق للهيئة فى هذه الحالة شطب المقاول أو المورد وعدم التعامل معه وذلك بناءً على تقرير لجنة مشكلة لهذا الغرض واعتماده من السلطة المختصة.

(مادة ٨٦)

لا يجوز للمتعاقد النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها، ومع ذلك يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك ويكتفى فى هذه الحالة بتصديق البنك دون الإخلال بمسئولية المتعاقد عن تنفيذ العقد، كما لا يخل قبول نزوله عن المبلغ المستحق له بما يكون للهيئة قبله من حقوق.

(مادة ٨٧)

لمقدم العطاء استرداد التأمين المؤقت عند انقضاء مدة سريان العطاء دون البت فيه ويصبح العطاء ملغياً وغير نافذ المفعول، فإذا لم يتقدم بطلب لسحب التأمين خلال أسبوع من تاريخ انقضاء مدة سريان العطاء اعتبر العطاء سارياً.

(مادة ٨٨)

يحق للهيئة تعديل كميات أو حجم عقودها بالزيادة أو النقص فى حدود (٥٠ ٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للمتعاقد الحق فى المطالبة بأى تعويض عن ذلك. ويجوز فى حالات الضرورة الطارئة وبموافقة المتعاقد تجاوز النسبة الواردة بالفقرة السابقة.

ويجب فى جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالى اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد بما فيها فترة الضمان وألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد فى ترتيب عطائه. وفى مقاولات الأعمال التى تقتضى فيها الضرورة الفنية تنفيذ بنود مستجدة بمعرفة المقاول القائم بالعمل دون غيره، فيتم التعاقد معه على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وذلك بطريق الاتفاق المباشر فى الحدود المنصوص عليها بهذه اللائحة وبشروط مناسبة أسعار هذه البنود لسعر السوق.

(الفصل الثانى)

شروط تنفيذ عقود مقاولات الأعمال

(مادة ٨٩)

يلتزم المقاول باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بتنفيذ موضوع التعاقد كما يكون مسئولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الهيئة بإبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط.

ويلتزم المقاول أيضاً باتخاذ كل ما يكفل منع الإصابات أو حوادث الوفاة للعمال أو أى شخص آخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد وتعتبر مسئوليته فى هذه الحالات مباشرة دون تدخل للهيئة، كما يلتزم باستخراج كافة التراخيص اللازمة على نفقته وعلى أن يراعى الاشتراطات التنظيمية والصحية ويكون ملتزماً بكافة الغرامات والتعويضات التى تترتب على مخالفته للقوانين واللوائح المشار إليها.

(مادة ٩٠)

يلتزم المقاول بأن يتحرى بنفسه طبيعة الأعمال وعمل كل ما يلزم لذلك من اختبارات وغيرها للتأكد من صلاحية المواصفات والرسومات والتصميمات المعتمدة وعليه إخطار الهيئة فى الوقت المناسب بملاحظته عليها ويكون مسئولاً تبعاً لذلك عن صحة وسلامة جميع ما ورد بها كما لو كانت مقدمة منه.

(مادة ٩١)

جميع المواد والمشونات المعتمدة والقطع والأدوات والآلات التى تكون قد استحضرت بمعرفة المقاول لمنطقة العمل أو على الأرض المشغولة بمعرفته بقصد استعمالها فى تنفيذ العمل، وكذلك جميع الأعمال والمنشآت الوقتية الأخرى تظل كما هى ولا يجوز نقلها أو التصرف فيها إلا بإذن الهيئة إلى أن يتم التسليم المؤقت على أن تبقى فى عهدة المقاول وتحت حراسته ومسئوليته وحده ولا تتحمل الهيئة فى شأنها أية مسئولية بسبب الضياع أو التلف أو السرقة أو غير ذلك.

ويجب على المقاول أن يهيئ مكاناً صالحاً لتشوين المواد القابلة للتلف بسبب العوامل الجوية وذلك لوقايتها منها بطريقة يوافق عليها مهندس الهيئة.

(مادة ٩٢)

المقادير والأوزان الواردة بجداول الفئات هى مقادير وأوزان تقريبية قابلة للزيادة أو النقص تبعاً لطبيعة العملية والغرض منها هو بيان مقدار العمل بصفة عامة والمبالغ التى تسدد للمقاول تكون على أساس الكميات التى تنفذ فعلاً سواء أكانت تلك الكميات أقل أم أكثر من الواردة بالمقاييس أو الرسومات وسواء نشأت الزيادة أو العجز عن خطأ فى حساب المقاييس الابتدائية أو عن تغييرات أدخلت فى العمل طبقاً لأحكام العقد.

ويجب فى جميع الحالات ألا يؤثر ذلك على أولوية المقاول فى ترتيب عطائه.

ويعتبر المقاول مسئولاً عن التحرى بنفسه عن صحة المقادير والأوزان وتعتبر كل فئة من الفئات المدرجة بجدول الفئات ملزمة للمقاول أثناء العقد وغير قابلة لإعادة النظر لأى سبب ولا يكون للمقاول حق طلب مبالغ زيادة أو تعويضات مهما كانت خسارته أو تكبده مصروفات إضافية. ويقوم مهندس الهيئة بعملية القياس أو الوزن للأعمال أثناء سير العمل بالاشتراك مع المقاول أو مهندسه أو مندوبه ويتم التوقيع بصحة المقاسات والأوزان من الاثنين فإذا تخلف المقاول أو مندوبه بعد إخطاره يلزم بالمقاسات والأوزان التى يجريها مهندس الهيئة.

(مادة ٩٣)

يلتزم المقاول بإنهاء الأعمال موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماماً للتسليم المؤقت فى المواعيد المحددة - فإذا تأخر جاز للسلطة المختصة إذا اقتضت المصلحة العامة إعطائه مهلة إضافية لإتمام التنفيذ على أن توقع عليه غرامه تأخير اعتباراً من بداية هذه المهلة وإلى أن يتم التسليم الابتدائى وذلك بواقع (١٪) عن كل أسبوع أو جزء منه بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة (١٠٪) من قيمة العقد.

وتحسب الغرامة من قيمة ختامى العملية جميعها إذا رأت الهيئة أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر الهيئة على الوجه الأكمل فى المواعيد المحددة أما إذا رأت الهيئة أن الجزء المتأخر لا يسبب شيئاً من ذلك؛ فيكون حساب الغرامة بالنسب والأوضاع السابقة من قيمة الأعمال المتأخرة فقط.

وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير دون حاجة إلى تنبيهه أو إنذار أو اتخاذ أى إجراء آخر.

ويعفى المتعاقد من الغرامة بعد أخذ رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا ثبت أن التأخير لأسباب خارجة عن إرادته، وللسلطة المختصة - فى غير هذه الحالة - بعد أخذ رأى الإدارة المشار إليها إعفاء المتعاقد من الغرامة إذا لم ينتج عن التأخير ضرر.

ولا يخل توقيع الغرامة بحق للهيئة فى الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير.

(مادة ٩٤)

إذا أخل المقاول بأى شرط من شروط العقد أو أهمل أو أغفل القيام بأحد التزاماته المقررة، ولم يصلح أثر ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إنذاره بكتاب موسى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين بالعقد بالقيام بإجراء هذا الإصلاح؛ كان للسلطة المختصة الحق فى اتخاذ أحد الإجراءات التالية وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة:

(أ) فسخ العقد.

(ب) سحب العمل من المقاول وتنفيذه على حسابه بذات الشروط والمواصفات المعن عنها والمتعاقد عليها، وذلك بأحد طرق التعاقد المقررة بهذه اللائحة.

ويكون للهيئة فى هذه الحالة الحق فى احتجاز كل أو بعض ما يوجد بمحل العمل من منشآت مؤقتة ومبان وآلات وأدوات ومواد وخلافه دون أن تكون مسئولة قبل المقاول أو غيره عنها وعمما يصيبها من تلف أو نقص لأى سبب كان أو دفع أى أجر عنها، كما يكون لها الحق أيضاً فى الاحتفاظ بها حتى بعد انتهاء العمل ضماناً لحقوقها ولها فى سبيل ذلك أن تبيعها دون أدنى مسئولية من جراء البيع.

«على أنه فى حالة فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المقاول يصبح التأمين النهائى من حق الهيئة كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق بها - بما فى ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية ومقابل التأخير على أرصدة الدفعات المقدمة وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى فى تاريخ استحقاق هذه الدفعات - وذلك من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها، وفى حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها فى الرجوع عليه بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

(مادة ٩٥)

تلتزم الهيئة المتعاقدة بأن تصرف للمقاول دفعات تحت الحساب تبعاً لتقدم العمل، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم المستخلص لها، تلتزم خلالها بمراجعته والوفاء بقيمة ما يتم اعتماده، وإلا التزمت بأن تؤدي للمتعاقد تعويضاً يعادل تكلفة التمويل لقيمة المستخلص المعتمد - بعد استئزال ما قد يكون مسدداً للمقاول من دفعات مقدمة عن كل مستخلص - وذلك عن فترة التأخير التى تجاوز مدة الستين يوماً المشار إليها ووفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى فى تاريخ اليوم التالى لانتهاى الستين يوماً.

ويتعين على الجهة الفنية المختصة بالإشراف على تنفيذ الأعمال الانتهاء من مراجعة ما يقدم إليها من مستخلصات ورفع تقارير دورية للسلطة المختصة خلال مدد لا تجاوز كل منها ستين يوماً تبدأ أولها من التاريخ المحدد لبدء التنفيذ تتضمن موقف صرف قيمة المستخلصات ومدى توافر التمويل اللازم لكل منها من واقع البرنامج الزمنى لتنفيذ المشروع وعلى السلطة المختصة بكل جهة أن تتخذ ما يلزم من إجراءات لضمان عدم تأخر صرف قيمة المستخلصات عن المواعيد المقررة.

ويكون صرف الدفعات تحت الحساب على النحو الآتى :

(أ) بواقع (٩٥ ٪) من القيمة المقررة للأعمال التى تمت فعلاً مطابقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع الفئات الواردة بالجدول. كما يجوز صرف الـ (٥ ٪) الباقية نظير كتاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهى سريانه بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت.

(ب) بواقع (٧٥ ٪) من القيمة المقررة للمواد التى وردها المقاول لاستعمالها فى العمل الدائم والتى يحتاجها العمل فعلاً بشرط أن تكون مطابقة للشروط وموافقاً عليها وأن تكون مشونة بموقع العمل فى حالة جيدة بعد إجراء الجرد الفعلى اللازم وذلك من واقع فئات العقد، وتعامل كالمشونات المواد التى تورد لموقع العمل صالحة للتركيب إلى أن يتم تركيبها.

- (ج) بعد تسلم الأعمال مؤقتاً تقوم الهيئة بتحرير الكشوف الختامية بقيمة جميع الأعمال التى تمت فعلاً ويصرف للمقاول عقب ذلك مباشرة ما تستحقه بعد خصم المبالغ التى سبق صرفها على الحساب أو أية مبالغ أخرى مستحقة عليه.
- (د) عند تسلم الأعمال نهائياً بعد مدة الضمان وتقديم المقاول المحضر الرسمى الدال على ذلك يسوى الحساب النهائى ويدفع للمقاول باقى حسابه بما فى ذلك التأمين النهائى أو ما تبقى منه».

(مادة ٩٦)

فى حالة سحب العمل كله أو بعضه من المقاول يحزر كشف بالأعمال التى تمت وبالآلات والأدوات التى استحضرت والمهمات التى لم تستعمل والتى يكون قد وردها المقاول بمكان العمل ويحصل ذلك الجرد خلال شهر من تاريخ سحب العمل بمعرفة مندوب الهيئة وبحضور المقاول بعد إخطاره بكتاب موسى عليه بالحضور هو أو مندوبه، ويثبت هذا الجرد بموجب محضر يوقعه كل من مندوب الهيئة والمقاول أو من ينوب عنه فإذا لم يحضر أو لم يرسل مندوبا عنه فيجرى الجرد فى غيابه، وفى هذه الحالة يخطر المقاول بنتيجة الجرد فإذا لم يبد ملاحظاته خلال أسبوع من تاريخ وصوله إليه كان ذلك بمثابة إقرار منه بصحة البيانات الواردة فى محضر الجرد والهيئة غير ملزمة بأخذ شيء من هذه المهمات إلا بالقدر الذى يلزم لإتمام الأعمال فقط على شرط أن تكون صالحة للاستعمال أما ما يزيد على ذلك فيكلف المقاول بنقله من محل العمل.

(مادة ٩٧)

على المقاول بمجرد إتمام العمل أن يخلى الموقع من جميع المواد والأتربة والبقايا وأن يمهده، وإلا كان للهيئة الحق - بعد إخطاره بكتاب موسى عليه - فى تنفيذ ذلك على حسابه، ويخطر عندئذ بالموعد الذى حدد لإجراء المعاينة ويحزر محضر التسليم المؤقت بعد إتمام المعاينة ويوقعه كل من المقاول

أو مندوبه الموكل بذلك بتوكيل مصدق عليه ومندوبى الهيئة الذين يخطر المقاول بأسمائهم ويكون هذا المحضر من ثلاث نسخ تسلّم إحداها للمقاول وفى حالة عدم حضوره هو أو مندوبه فى الميعاد المحدد تتم المعاينة ويوقع المحضر من مندوبى الهيئة وحدهم وإذا تبين من المعاينة أن العمل قد تم على الوجه المطلوب اعتبر تاريخ إخطار المقاول للهيئة باستعداده للتسليم المؤقت موعد إنهاء العمل وبدء مدة الضمان وإذا ظهر من المعاينة أن العمل لم ينفذ على الوجه الأكمل فيثبت هذا فى المحضر ويؤجل التسليم إلى أن يتضح أن الأعمال قد تمت بما يطابق الشروط (هذا مع عدم الإخلال بمسئولية المقاول طبقاً لأحكام القانون المدنى) وتبدأ من تاريخ المعاينة الأخيرة مدة الضمان.

وبعد إتمام التسليم المؤقت يرد للمقاول - إذا لم توجد قبله مطالبات للجهة المتعاقدة أو لأية جهة إدارية أخرى - ما زاد من قيمة التأمين النهائى على النسبة المحددة من قيمة الأعمال التى تمت فعلاً وتحفظ الهيئة المتعاقدة بهذه النسبة لحين انتهاء مدة الضمان وإتمام التسليم النهائى.

(مادة ٩٨)

يضمن المقاول الأعمال موضوع العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة من تاريخ التسليم المؤقت وذلك دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها فى القانون المدنى أو أى قانون آخر، والمقاول مسئول عن بقاء جميع الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أى خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته وإذا قصر فى إجراء ذلك فللهيئة أن تجريه على نفقته وتحت مسؤوليته.

(مادة ٩٩)

قبل انتهاء مدة الضمان بوقت مناسب يخطر المقاول الهيئة كتابة للقيام بتحديد موعد للمعاينة.

ومتى تبين أن الأعمال قد نفذت مطابقة للمواصفات بحالة جيدة فيتم تسليمها نهائياً بموجب محضر من ثلاث نسخ يوقعه كل من مندوبى الهيئة والمقاول أو مندوبه الرسمى تعطى للمقاول نسخة منه وإذا ظهر من المعاينة أن المقاول لم يقم ببعض الالتزامات فيؤجل التسليم النهائى لحين قيامه بما يطلب إليه من الأعمال، هذا مع عدم الإخلال بمسئوليته طبقاً لأحكام القانون المدنى أو أى قانون آخر.

وعند إتمام التسليم النهائى يدفع للمقاول ما قد يكون مستحقاً له من مبالغ ويرد إليه التأمين النهائى أو ما تبقى منه.

(الفصل الثالث)

شروط تنفيذ عقود التوريد

(مادة ١٠٠)

يلتزم المورد بتوريد الأصناف المتعاقد عليها فى الميعاد أو المواعيد المحددة خالصة جميع المصروفات والرسوم ومطابقة لأمر التوريد وللمواصفات أو العينات المعتمدة ويتسلم أمين مخزن الاستقبال ما يتم توريده بالعدد أو الوزن أو المقاس بحضور المورد أو مندوبه ويعطى عنه إيصالاً مؤقتاً مختوماً بخاتم الهيئة موضحاً به اليوم والساعة التى تم فيها التوريد، ويقرر فيه حالة الأصناف من حيث سلامتها؛ وذلك لحين إخطار المورد بميعاد اجتماع لجنة الفحص ليتمكن من حضور إجراءات الفحص والاستلام النهائى، ويجب أن يتم ذلك الإخطار فى خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ اليوم التالى لصدور الإيصال المؤقت وعلى أمين مخزن الاستقبال فور تسلمه الأصناف الموردة إخطار رئيس لجنة الفحص بذلك لاتخاذ اللازم.

(مادة ١٠١)

إذا رفضت لجنة الفحص صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجد فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو العينات المعتمدة يخطر المورد بذلك كتابة بالبريد الموصى عليه بأسباب الرفض وبوجوب سحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدلاً عنها، ويجب أن يتم ذلك الإخطار فور صدور قرار اللجنة فى ذات اليوم أو اليوم التالى على الأكثر ويلتزم المورد بسحب الأصناف المرفوضة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ اليوم التالى لإخطاره - فإذا تأخر فى سحبها فيكون للهيئة الحق فى تحصيل مصروفات تخزين بواقع (٢ %) من قيمة الأصناف عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه لمدة أقصاها أربعة أسابيع وبعد انتهاء هذه المدة تتخذ إجراءات بيعها لحساب المورد وتخضم من الثمن ما يكون مستحقاً لها ويكون البيع وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

(مادة ١٠٢)

يصرف ثمن الأصناف الموردة فى أقرب وقت ممكن وبما لا يجاوز خمسة عشر يوم عمل تحسب من تاريخ اليوم التالى لاعتماد قرار لجنة الفحص أو لورود نتيجة الفحص الفنى حسب الأحوال. وفى الحالات التى يتضمن فيها التعاقد أن يتم سداد الثمن مقابل استلام الأصناف - فيجب على الهيئة اتخاذ ما يلزم نحو إجراء فحص الأصناف والتحقق من مطابقتها للمواصفات المتعاقد على أساسها، وذلك قبل الاستلام وسداد الثمن.

(مادة ١٠٣)

إذا تأخر المورد فى توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها فى الميعاد المحدد بالعقد - ويدخل فى ذلك الأصناف المرفوضة - فيجوز للسلطة المختصة إذا اقتضت المصلحة العامة إعطاء مهلة إضافية للتوريد على أن توقع عليه غرامة تأخير عن هذه المهلة بواقع (١ %) عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التى يكون قد تأخر فى توريدها وبعد أقصى (١٠ %)

من قيمة الأصناف التى تأخر فى توريدها ويعتبر عدم قيام الهيئة بشراء الأصناف على حساب المورد أو إنهاء التعاقد معه بمثابة مهلة إضافية يجوز التوريد خلالها مع فرض غرامة التأخير المذكورة.

وفى حالة عدم قيام المورد بالتوريد فى الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية فعلى الهيئة أن تتخذ أحد الإجراءات التالية طبقاً لما تقرره السلطة المختصة وفقاً لما تقتضيه مصلحة العمل وذلك بعد إخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين بالعقد :

(أ) شراء الأصناف التى لم يقم المورد بتوريدها من غيره على حسابه بذات الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها بأحد الطرق المقررة بهذه اللائحة.

(ب) إنهاء التعاقد فيما يختص بهذه الأصناف.

وفى هاتين الحالتين يصبح التأمين النهائى من حق الهيئة، ويكون لها أن تخضع ما تستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق بها - بما فى ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية - من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها وفى حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها فى الرجوع عليه بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

(مادة ١٠٤)

إذا تأخر المورد عن توريد أصناف تعاقد على توريدها إلى ما بعد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد فيها، فإنه يجب إخطاره بإلغاء العقد عن الكمية الباقية وتطبق أحكام البند (ب) من المادة السابقة ما لم تقرر الهيئة حاجتها لهذه الأصناف فى السنة المالية الجديدة وبشرط سماح الاعتمادات المالية المختصة.

استلام الأصناف

(مادة ١٠٥)

يلتزم مدير المخازن طبقاً لأحكام العقد بمتابعة ورود الأصناف واستلامها وإجراءات الفحص وتسجيل الفواتير والمستندات المخزنية ومتابعة إرسال المستندات إلى الحسابات لاتخاذ إجراءات الصرف وبمراعاة أحكام هذه اللائحة. على أنه فى حالة إخلال المورد بأى شرط من شروط التوريد فعلى مدير المخازن إخطار إدارة المشتريات فوراً بذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

(مادة ١٠٦)

تصدر السلطة المختصة قراراً بتشكيل لجنة الفحص برئاسة مدير المخازن أو مسئول القسم المختص على أن تضم عضواً فنياً أو أكثر وعضواً عن الجهة المطلوبة لها الأصناف وأمين المخزن المختص. ويجب أن تجتمع اللجنة خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ اليوم التالى لوصول الأصناف.

على أنه بالنسبة للصفقات التى لا تزيد قيمتها على ألف جنيه للصنف الواحد فى العقد الواحد فيجوز فحصها واستلامها بمعرفة مدير المخازن.

(مادة ١٠٧)

يجوز إذا اقتضت مصلحة العمل وبموافقة السلطة المختصة - تعديل مكان التسليم أو التوريد ويجوز فى هذه الحالة تعويض المتعاقد عما يتكبده من مصروفات نتيجة لتعديل مكان التسليم أو التوريد على أن تكون مؤيدة بالمستندات اللازمة.

(مادة ١٠٨)

تفصل السلطة المختصة فى الخلافات التى تنشأ بين الموردين ولجان الفحص أو بين أعضاء لجنة الفحص أنفسهم، ولها أن تسترشد فى ذلك برأى لجنة فحص أخرى أو الرجوع إلى الجهة التابع لها المندوب الفنى.

(مادة ١٠٩)

يجب على الجهات التى تقوم بفحص الأصناف أن تبين فى تقارير الفحص ما أسفر عنه عملها مقارنةً بما هو مدون بالشروط والمواصفات المتعاقد على أساسها، وتلتزم الهيئة بالأخذ دائماً بهذه النتائج ورفض الأصناف التى لا تطابق المواصفات أو العينات المتعاقد على أساسها.

على أنه يجوز قبول الأصناف غير المطابقة إذا كانت نسبة النقص أو المخالفة لا تزيد على (٢٠٪) عما هو مطلوب بالمواصفات المتعاقد على أساسها بشرط أن تكون الحاجة ماسة لقبول الصنف أو الأصناف رغم ما بها من نقص أو مخالفة، وأن يكون السعر بعد الخفض مناسباً لمثيله فى السوق.

ويجب أن تقرر لجنة الفحص صلاحية الأصناف للأغراض المطلوبة من أجلها وأنه لن يترتب على قبولها ضرر بالهيئة - كما تحدد اللجنة مقدار الخفض فى الثمن المقابل للنقص أو المخالفة.

ويجوز للجنة الفحص الاستعانة بفنى أو أكثر من الجهات الفنية المختصة إذا رأت ضرورة لذلك ويراعى الآتى:

١ - الأصناف التى تكون نسبة النقص فى مواصفاتها حتى (٣٪) يكون قبولها بخضم مقدار الخفض فى الثمن الذى قدرته اللجنة.

٢ - الأصناف التى تكون نسبة النقص فى مواصفاتها أكثر من (٣٪) حتى (١٠٪) يكون قبولها بخضم مقدار الخفض فى الثمن الذى قدرته اللجنة مضافاً إليه غرامة مقدارها (٥٠٪) من هذا المقدار.

٣ - الأصناف التى تكون نسبة النقص فى مواصفاتها أكثر من (١٠٪) حتى (٢٠٪) يكون قبولها بخضم مقدار الخفض فى الثمن الذى قدرته اللجنة مضافاً إليه غرامة مقدارها (١٠٠٪) من هذا المقدار.

على أن يكون القبول بموافقة لجنة الفحص والاستلام ومدير عام الشئون التجارية وبشرط أن يقبل المورد كتابةً هذا الخضم وإلا فيرفض الصنف وتطبق أحكام هذه اللائحة.

الباب الخامس

فى شراء واستئجار العقارات

(مادة ١١٠)

يعلن عن عملية التعاقد على شراء أو استئجار العقارات مرتين فى صحيفة أو صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار، ويجوز بالإضافة إلى ذلك وبموافقة السلطة المختصة أن يتم الإعلان فى غيرها من وسائل الإعلام واسعة الانتشار وذلك حسب أهمية وقيمة موضوع التعاقد.

ويجب أن يبين فى الإعلان الإدارة التى تقدم إليها العروض وموعد فتح المظاريف الفنية وثمان النسخة من كراسة الشروط والمواصفات وقيمة التأمين المؤقت وموقع ومساحة العقار المطلوب والغرض من استخدامه.

ويجوز للسلطة المختصة فى حالة التعاقد على شراء أو استئجار العقارات بقيمة مليون جنيه فأقل تكليف لجنة من أهل الخبرة بالهيئة يقع على عاتقها مسئولية التحقق من موقع ومساحة العقار المطلوب والغرض من استخدامه وأن الأسعار مناسبة لسعر السوق من واقع ما يتم الحصول عليه من عروض دون الحاجة إلى الإعلان عن ذلك.

(مادة ١١١)

يجب النص فى كراسة الشروط والمواصفات على أن يقدم مع كل عرض تأمين مؤقت تحدد الهيئة مبلغه ضمن شروط الإعلان بما لا يجاوز (١ ٪) من القيمة التقديرية للعملية المطروحة.

وفى حالة التعاقد على الشراء تحتجز نسبة تعادل (٥ ٪) من الثمن ترد إلى البائع بعد التسجيل أو مضى عام من تاريخ تسليم العقار للهيئة أيهما أبعد لمواجهة إصلاح أى عيوب قد تظهر خلال هذه المدة.

(مادة ١١٢)

يكون تقديم العروض فى عمليات شراء أو استئجار العقارات فى مظهرين أحدهما للعرض الفنى والآخر للعرض المالى، ويحتوى المظروف الفنى على التأمين المؤقت المطلوب بالإضافة إلى البيانات والمستندات الآتية :

- ١ - المستندات الدالة على الملكية التامة أو حق إعادة البيع والتأجير .
 - ٢ - تقرير معتمد من مهندس استشارى يفيد سلامة العقار من كافة النواحي الإنشائية والمعمارية وصلاحيته للغرض المطلوب من أجله فى حالة الشراء .
 - ٣ - بيان بمواصفات العقار المعروض وما يشتمل عليه من تجهيزات .
 - ٤ - المدة التى يتم خلالها تسليم العقار للهيئة صالحاً للاستخدام وفقاً لمتطلباتها .
- ويحتوى المظروف المالى على الآتى :
- ١ - أسعار البيع.
 - ٢ - فى حالة الاستئجار تحدد القيمة الإيجارية وملحقاتها التى يتحملها المستأجر.
 - ٣ - طريقة السداد.
 - ٤ - أى شروط مالية أخرى.

(مادة ١١٣)

تتولى المقارنة والمفاضلة بين العروض لجنة يصدر بتشكيلها قرار من السلطة المختصة برئاسة موظف مسئول وعضوية عناصر فنية ومالية وقانونية تتناسب وظائفهم وخبراتهم مع أهمية وطبيعة موضوع التعاقد.

ويجب أن يشترك فى عضوية اللجنة ممثل وزارة المالية إذا تجاوزت القيمة مليون جنيه، وكذا عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا تجاوزت القيمة مليونى جنيه.

(مادة ١١٤)

تقدم العروض إلى اللجنة المشار إليها فى الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية وتتولى اللجنة ترقيم كل من المظروف الفنى والمظروف المالى بذات الرقم والتوقيع بجانبه ثم تبدأ فى فتح المظاريف الفنية فقط وقراءة محتوياتها على مقدمى العروض دون فتح المظاريف المالية حيث تقوم برصدها فى كشف يعد لذلك وحفظها لدى مدير إدارة المشتريات.

(مادة ١١٥)

تتولى اللجنة المشار إليها دراسة العروض من النواحي الفنية ومدى ملاءمتها لاحتياجات الهيئة. ويجب إجراء معاينة على الطبيعة للعقارات المعروضة بمعرفة لجنة فنية للتحقق مما ورد بشأنها بالعروض والوقوف على مدى مناسبتها للأغراض المطلوبة من أجلها - وترفع هذه اللجنة تقريراً للجنة المقارنة والمفاضلة بين العروض يتضمن وصفاً فنياً للعقارات التى قامت بمعاينتها وما تشتمل عليه للاسترشاد به فى تحديد ما يتلاءم منها واحتياجات الجهة الطالبة مع ترتيبها ترتيباً تنازلياً تبعاً لأفضليتها وأكثرها ملاءمة.

(مادة ١١٦)

يتم فتح المظاريف المالية للعروض المقبولة فنياً فقط فى حضور أصحابها، وتبدأ اللجنة فى مفاوضاتهم بدءاً بأفضل العروض من الناحية الفنية ثم ما يليه على الترتيب للوصول إلى أقل سعر ممكن بالنسبة لكل عرض.

(مادة ١١٧)

تتولى اللجنة إجراء المفاضلة بين العروض من الناحيتين الفنية والمالية آخذاً فى الاعتبار قيمة الأرض المقام عليها العقار وصقع الموقع والمساحة ونوع التشطيب والتجهيزات وغيرها من عناصر التميز بالنسبة لكل عقار، ويتخذ سعر المتر أساساً للمقارنة.

على أنه إذا اقتضت الضرورة إدخال بعض التعديلات أو الأعمال الإضافية على العقار المطلوب التعاقد بشأنه طبقاً لمتطلبات العمل الخاصة بالهيئة، فيتم الاتفاق مع صاحب العقار على تنفيذ هذه الأعمال توحيداً لمسئوليته عن سلامة العقار بالكامل، مع الاسترشاد بأسعار السوق لمثل هذه الأعمال ومراعاة الالتزام بتعليمات الجهات الفنية المختصة بالنسبة لمثل هذه التعديلات.

وترفع اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها للسلطة المختصة تضمنه كافة ما قامت به من إجراءات مع بيان أسباب ما تنتهى إليه من توصيات.

(مادة ١١٨)

بعد اعتماد السلطة المختصة لأعمال اللجنة تتخذ إجراءات التعاقد على نقل الملكية أو الاستئجار وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لذلك. وتشكل لجنة تضم العناصر الفنية المتخصصة لاستلام العقار محل التعاقد - وعليها التأكد من مطابقته من جميع الوجوه لما تم التعاقد عليه.

(الباب السادس)

فى أحكام التصرف بالبيع فى المنقولات وتأجير العقارات

والترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات

(مادة ١١٩)

يصدر باتخاذ إجراءات بيع المنقولات قرار من السلطة المختصة على أن يتم تحديد المسؤولية فى حالة بقاء الأصناف التى يتقرر الاستغناء عنها لمدة تزيد على سنة بالمخازن من تاريخ تقرير الاستغناء دون العرض على السلطة المختصة بذلك، تجنباً لتراكم الأصناف بالمخازن.

ويجوز الرجوع للهيئة العامة للخدمات الحكومية للاتفاق معها على قيامها بتولى إجراءات البيع نيابة عن الهيئة فى حدود أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات وهذه اللائحة.

(مادة ١٢٠)

تشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة من العاملين المختصين تقوم بتصنيف المهمات والأصناف المعروضة للبيع إلى لوطات من أصناف متجانسة وإعطاء مواصفات كافية ودقيقة لمنع أى تغيير يمكن أن يحدث فى مكونات اللوطات وإثبات هذه البيانات تفصيلاً فى كشوف تسلم إلى رئيس لجنة التثمين. ويجب أن يراعى فى تقسيم الأصناف إلى لوطات أن يكون حجم كل لوط مناسباً بحيث يسمح باشتراك أكبر عدد من المتنافسين يحول دون قيام احتكارات.

(مادة ١٢١)

تصدر السلطة المختصة فى حالة بيع المنقولات - قراراً بتشكيل لجنة التثمين برئاسة موظف مسئول وعضوية عناصر مالية وفنية من الجهة ذاتها أو من أية جهة إدارية أخرى لها ارتباط وثيق بالأصناف المرغوب فى بيعها وأن يصحب اللجنة أمين المخزن لإرشادها إلى الأصناف المراد بيعها دون أن يشترك فى عملية التثمين.

وعلى اللجنة أن تسترشد بأسعار البيع السابقة وبالأسعار السوقية وحالة الأصناف فى تاريخ البيع وتكلفة الحصول عليها وعمرها الاستعمالى والنسب المقررة لإهلاكها وغيرها من عناصر تقدير الثمن بما يكفل تحقيق المصلحة المالية للدولة.

ويعتبر هذا التقدير ثمناً أساسياً للبيع بعد اعتماد السلطة المختصة لأعمال اللجنة ويجب مراعاة السرية التامة فيما يختص بالثمن الأساسى الذى تقدره اللجنة وتوضع تقاريرها داخل مظاريف مغلقة بطريقة محكمة ومختومة بخاتم الهيئة مع توقيع رئيس اللجنة بجواره ويرفق مع كل مظروف نسخة من محضر لجنة التصنيف ويسلم لرئيس لجنة البيع لفتحه - بعد التحقق من سلامته - بحضور لجنة البيع. وإذا تبين لرئيس لجنة البيع عدم سلامة أحد المظاريف المتضمنة الثمن الأساسى فعليه إرجاء المزايدة للأصناف المدونة فى هذا المظروف وتحضير بالواقعة يرفع للسلطة المختصة لتقرير ما تراه.

(مادة ١٢٢)

يجب أن ينص فى الشروط الخاصة ببيع المنقولات على ما يأتى :

١ - يدفع كل مَنْ يرغب فى الدخول فى المزايمة مبلغاً معيناً تقدره السلطة المختصة حسب أهمية اللوطات المعروضة للبيع وذلك كتأمين مؤقت، وعليه القيام بمعايمة اللوطات التى يرغب فى المزايمة عليها ويعتبر اشتراكه فى المزايمة إقراراً منه بإتمام المعايمة التامة النافية لكل جهالة.

٢ - يجب على من يرسو عليه المزاد أن يسدد (٣٠٪) من ثمن الصفقة بمجرد رسو المزاد، وفى حالة عدم السداد خلال ثلاثة أيام يكون التأمين المؤقت من حق الهيئة.

٣ - يجب على من رسا عليه المزاد أداء باقى الثمن خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالى لرسو المزاد عليه فيما عدا الحالات التى تتطلب بحسب طبيعتها أن يتم تسليم المبيع على دفعات فىتم سداد قيمة كل دفعة بالكامل قبل الموعد المحدد لاستلامها ولا تسوى نسبة ال (٣٠٪) المشار إليها بالبند السابق إلا عند استلام آخر دفعة من المبيع على أن ينص على ذلك فى شروط المزايمة.

ويجوز بموافقة السلطة المختصة إعطاء مهلة إضافية للسداد مقدارها عشرة أيام إذا كان ذلك فى صالح الهيئة، فإذا تأخر من رسا عليه المزاد عن هذه المدة تصبح المبالغ المدفوعة منه حقاً لتلك الجهة ويصبح العقد مفسوخاً دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات قضائية ما لم تقرر السلطة المختصة - لمبررات تقبلها - منحه مهلة إضافية أخرى للسداد مع تحميله بمقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى فى تاريخ السداد ودون إخلال بحق الهيئة فى الرجوع على المشتري بالتعويض اللازم.

٤ - إذا تأخر مَنْ رسا عليه المزاد فى استلام الأصناف خلال عشرين يوماً من تاريخ إخطاره بالموعد المحدد لذلك فيحصل منه مصروفات تخزين بواقع (١٪) عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى خمسة أسابيع، يحق للهيئة بعدها أن تتخذ إجراءات بيع الأصناف لحسابه فى أقرب فرصة، ويكون

البيع وفقاً لأحكام هذه اللائحة، وفى هذه الحالة يحاسب على النقص فى الثمن ومصروفات التخزين المشار إليها ومصروفات إدارية بواقع (١٠٪) من ثمن البيع الجديد ولا يرد إليه أية زيادة تكون قد تحققت فى ثمن البيع.

٥ - أن الكميات والأوزان المعروضة للبيع تحت العجز والزيادة والعبء بما يسفر عنه التسليم الفعلي.

(مادة ١٢٣)

تصدر السلطة المختصة قراراً بتشكيل لجنة تضم عناصر مالية وفنية تختص بوضع القيمة الأساسية فى حالة تأجير العقارات والمشروعات التى ليس لها الشخصية الاعتبارية أو الترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات بما فى ذلك المنشآت السياحية والمقاصف وعلى اللجنة أن تراعى أهمية وتميز موقع محل التعاقد ومساحته وحالته وعمره وتكلفة إنشائه واستهلاكاته واسم الشهرة (إن وجد) وقيمة التجهيزات والمحتويات والعائد الذى يدره تشغيله أو استغلاله وغيرها من العناصر المؤثرة فى تحديد القيمة، وذلك بما يتمشى مع طبيعة محل التعاقد بحسب الأحوال.

(المادة ١٢٤)

يكون بيع المنقولات وتأجير العقارات والمشروعات التى ليس لها الشخصية الاعتبارية، والترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات عن طريق مزايده علنية عامة أو محلية أو بالمظاريف المغلقة.

ومع ذلك يجوز استثناء وبقرار مسبق من السلطة المختصة التعاقد بطريق الممارسة المحدودة فيما يلى :-

١- حالات الاستعجال الطارئة التى لا تحتل اتباع إجراءات المزايده أو التى تتعارض طبيعتها مع هذه الإجراءات.

٢- الحالات التى لم تقدم عنها أى عروض فى المزايدهات أو التى لم يصل ثمنها إلى الثمن الأساسي.

(مادة ١٢٥)

يجوز فى الحالات العاجلة التى لا تحتمل اتباع إجراءات المزايدة أو الممارسة المحدودة أن يتم بيع المنقولات أو التآجير أو الترخيص بطريق الاتفاق المباشر بناء على ترخيص من:-

١- السلطة المختصة فيما لا يجاوز خمسة ملايين جنيه.

٢- مجلس الإدارة فيما لا يجاوز عشرة ملايين جنيه.

الوزير المختص فيما زاد على عشرة ملايين جنيه.

(المادة ١٢٦)

يجوز التآجير والترخيص بالانتفاع أو باستغلال الأراضى والعقارات والمخازن والساحات والمنشآت الثابتة وغيرها المملوكة للهيئة وفقا للضوابط والأسعار التى تضعها لجنة منح التراخيص بالهيئة المعتمدة من السلطة المختصة أو القرارات الوزارية المنظمة حسب الأحوال.

(مادة ١٢٧)

فى حالة طرح العقارات والمشروعات للتآجير أو الترخيص بالانتفاع أو باستغلال العقارات بما فى ذلك المنشآت السياحية والمقاصف يجب على من يتقدم للمزايدة سداد مبلغ تحدده السلطة المختصة حسب أهمية وقيمة العملية كتأمين مؤقت، وعلى من يرسو عليه المزداد فى العقود التى لا تزيد مدتها على ثلاث سنوات أن يقدم تأميناً نهائياً بما يعادل ١٠٪ من القيمة الكلية الراسى بها المزداد عن مدة العقد بالكامل، وذلك فور رسو المزداد، ويجب أن يظل التأمين سارياً طوال مدة العقد، فإذا زادت مدة العقد عن ثلاث سنوات يحسب التأمين النهائى الواجب تقديمه بواقع ١٠٪ من قيمة العقد عن الثلاث السنوات الأولى ويجدد هذا التأمين قبل بداية الثلاث السنوات التالية أو الفترة المتبقية من العقد أيهما أقل، وذلك بمراعاة الزيادة السنوية فى قيمة التعاقد المنصوص عليها بالعقد.

وفى جميع الأحوال يراعى تضمين شروط الطرح طريقة سداد القيمة الإيجارية أو مقابل الانتفاع أو الاستغلال بمراعاة أن يتم السداد خلال ثلاثة أيام عمل على الأكثر من بداية المدة المحددة لذلك، وفى حالة تجاوز هذه المهلة تستحق الهيئة تعويضا يعادل سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى المصرى، وذلك عن الفترة من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد.

(مادة ١٢٨)

يعلن عن المزايدة العلنية العامة طبقا لذات الإجراءات والحدود التى يجرى بها الإعلان عن الممارسة العامة والمبينة بهذه اللائحة .

يصدر بتشكيل لجنة بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص فى المزايدة العلنية العامة قرار من السلطة المختصة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية بحسب أهمية وقيمة المزايدة.

ويجب أن يشترك فى عضوية اللجنة ممثل وزارة المالية إذا جاوزت القيمة مليون جنيه، وكذا عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا جاوزت القيمة مليونى جنيه.

وعلى اللجنة أن تذكر للمتزايدىن البيانات والمواصفات الكافية عن موضوع بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص - دون ذكر الثمن الأساسى - ثم تحرر محضر بإجراءاتها تبين فيه قيمة التأمينات المؤقتة المؤداة من المتزايدىن، وما تم رده وما تم مصادرتة ويتم التوقيع من جميع أعضاء اللجنة ورئيسها على المحضر .

وتعتمد قرارات وتوصيات لجنة بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص فى المزايدة العلنية العامة من السلطة المختصة.

(مادة ١٢٩)

فى حالة إجراء بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص بطريق المزايدة بالمظاريف المغلقة تطبق ذات الشروط والقواعد والإجراءات المنصوص عليها بهذه اللائحة بشأن الشراء بالمناقصات العامة، وبما لا يتعارض مع طبيعة التأجير أو الترخيص.

(مادة ١٣٠)

يكون بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص بطريق المزايده المحلية بقرار من السلطة المختصة، وذلك فيما لا يزيد قيمته على مليون جنيه وتصدر هذه السلطة قراراً بتشكيل لجنة البيع تضم عناصر فنية ومالية وقانونية. ويتبع بشأن المزايده المحلية جميع الشروط والقواعد والإجراءات الخاصة بالممارسة العامة والمبينة بهذه اللائحة فيما عدا الإعلان إذ يكتفى فى هذه الحالة بتوجيه الدعوة إلى أكبر عدد ممكن من المتزايدين المحليين الذين يقع نشاطهم داخل نطاق المحافظة التى يقع فى دائرتها موضوع بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص والمقيدين بالسجل الخاص بالهيئة أو غيرهم، وذلك عن طريق خطابات بالبريد الموصى عليه يتم إرسالها قبل الموعد المحدد لإجراء المزايده بخمسة عشر يوماً على الأقل وبالإضافة إلى ذلك يتم إرسال الدعوات مع مخصص وتسلم بموجب إيصال مؤرخ على أن تتضمن الدعوة كافة البيانات اللازمة عن موضوع المزايده والتاريخ المحدد لإجرائها.

(مادة ١٣١)

يكون التصرف ببيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص بطريق الممارسة المحدودة فى الحالات المنصوص عليها بهذه اللائحة بقرار مسبب من السلطة المختصة التى تصدر قراراً بتشكيل لجنة بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص بالممارسة المحدودة تضم عناصر فنية ومالية وقانونية. ويجب أن يشترك فى عضوية تلك اللجان ممثل لوزارة المالية إذا جاوزت القيمة مليون جنيه، وكذا عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا جاوزت القيمة اثنان مليون جنيه. ويسرى بشأن سداد التأمين المؤقت وسداد قيمة ما تم ترسيته بالممارسة الشروط المنصوص عليها بشأن التعاقد بطريق المزايده العلنية العامة، كما تسرى على بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص بطريق الممارسة المحدودة ذات القواعد والإجراءات المنظمة للشراء بطريق الممارسة المحدودة، وذلك كله بما لا يتعارض مع طبيعة بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص.

(مادة ١٣٢)

تلغى المزايدة أو الممارسة المحدودة قبل البت فى أى منهما إذا استغنى عنها نهائياً أو اقتضت المصلحة العامة ذلك أو إذا لم تصل نتيجتها إلى الثمن أو القيمة الأساسية، كما يجوز إلغاؤها إذا لم يتقدم سوى عرض وحيد مستوف للشروط.

ويكون الإلغاء فى الحالات المشار إليها بقرار من السلطة المختصة أو من تفوضه بناء على توصية لجنة البت أو الممارسة بحسب الأحوال، ويجب أن يشتمل قرار الإلغاء على الأسباب التى بنى عليها.

(مادة ١٣٣)

ترد إلى المتزايدين الذين لم يرس عليهم المزايد التأمينات المؤقتة المسددة منهم بعد سحب الإيصالات الخاصة بها موقعة منهم باستلام القيمة.

(مادة ١٣٤)

يجوز فى الحالات العاجلة التى لا تحتمل اتباع إجراءات المزايدة أو الممارسة المحدودة أن يتم بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص بطريق الاتفاق المباشر المنصوص عليه فى هذه اللائحة.

كما يجوز وفقاً للحدود والسلطات المشار إليها أن يتم الترخيص باستغلال المقاصف الكائنة بالهيئة بالاتفاق المباشر للجمعيات أو الصناديق الخاصة التى تضم العاملين بالهيئة.

ويشترط فى جميع الحالات ألا تقل قيمة بيع المنقولات أو التأجير أو الترخيص عن القيمة الأساسية.

(مادة ١٣٥)

يكون تسليم المنقولات المباعة بمعرفة لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة يرأسها موظف مسئول وعضوية أمين المخزن المختص وعضو يندبه مدير المخازن من غير أمناء المخازن بالإضافة لمن ترى السلطة المختصة أهمية ضمهم لعضوية اللجنة وعلى اللجنة مراعاة أن يكون التسليم حسب التقسيم الذى أجرته لجنة التصنيف من حيث الكمية والمواصفات وما أسفرت عنه قرارات البيع.

ويكون تسليم محل التأجير أو الترخيص بالنسبة لغير المنقولات بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من السلطة المختصة برئاسة موظف مسئول وتضم فى عضويتها عناصر فنية ومالية وقانونية بحسب أهمية وطبيعة محل التسليم وعلى اللجنة أن تراعى عند التسليم التحقق من تنفيذ ما أسفرت عنه قرارات التأجير أو الترخيص.

(مادة ١٣٦)

يجب فى جميع الحالات ألا تتجاوز مدة التأجير أو الترخيص ثلاث سنوات على أن يتم قبل نهاية هذه المدة اتخاذ إجراءات الطرح من جديد بإحدى الطرق المقررة وفقاً لأحكام هذه اللائحة واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة أن يتم التعاقد لمدة تتجاوز ثلاث سنوات بناءً على موافقة من مجلس الإدارة وفى هذه الحالة يجب أن تتضمن شروط التعاقد زيادة المقابل سنوياً بنسبة مئوية من قيمته.

وفى جميع الأحوال يجب تضمين الشروط تحديد المدة التى يتم التعاقد على أساسها، والنص على التزام المتعاقد وعلى نفقته بإجراء ما يلزم من تجهيزات وأعمال تطوير وصيانة مستمرة لمحل التعاقد ضماناً لإعادته للهيئة بحالة جيدة فى نهاية المدة.